وزارة التعليم العالي البحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي فرع علوم التسيير تخصص إدارة مالية

أثر الإنــفاق العام على النــمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر"دراسة قياسية للفترة 2000–2022"

من إعداد الطلبة:

- **معداني تاج الدين.**
- **بشيري جمال عبد الناصر.**

تحت إشراف الأستاذة:

- **مختاري فتيحة.**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

02/05/ 2024

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب:	الجامعة:	الصفة:
الدكتورة موفق سهام	المركز الجامعي نور البشير البيض.	رئيسة.
الدكتور قصابي شعبان	المركز الجامعي نور البشير البيض.	مناقشاً.
الدكتورة مختاري فتيحة.	المركز الجامعي نور البشير البيض.	مشرفةً.

السنة الجامعية:
2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

سبحانك ربنا لك الحمد والشكر حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، اللهم لك الحمد فأنت أهل أن تحمد وتعبد وتشكر أما بعد:

عظُم المراد فهَان الطريق

وفقنا الله لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة لكل العائلة الكريمة التي ساندتنا ولاتزال من إخوة وأخوات إلى رفقاء المشوار رعاهم الله ووفقهم وخاصة إلى روح أُمنَا الطاهرة، أتمنى أن يكون هذا البحث نوعًا من الصدقة الجارية عنك، وأن يكون تخرجنا هدية تُقدم لروحك الطيبة.

رحمك الله وأسكنك فسيح جناته.

كلمة شكر وتقدير:

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة مختاري فتيحة على اشرافها

على هذا البحث، وعلى كل توجيهاتها ونصائحها المقدمة.

واتقدم بالشكر والتقدير لكافة اعضاء لجنة المناقشة على عناء القراءة والتصحيح .

ولا يفوتني توجيه الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بالمركز الجامعي نور البشير البيض، والإداريين والعاملين في الجامعة على حسن المعاملة وطيبتهم في انجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة وإلى كل من أمدنا بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة.

إلى كل هؤلاء نقول شكرا جزيلا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
البسملة.	
الإهداء.	
شكر وعرفان.	
فهرس المحتويات.	**I-II**
فهرس الأشكال.	**III**
فهرس الجداول.	**IV**
فهرس الملاحق.	**V**
مقدمة عامة.	**أ–ت**
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.	**25–01**
تمهيد.	**01**
المبحث الأول: التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.	**17–02**
المطلب الأول: الانفاق الحكومي أسس ومفاهيم.	**07–02**
المفاهيم.	**02**
محددات الانفاق العام.	**03–02**
تقسيمات الانفاق العام.	**07–03**
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي محددات ونظريات.	**15–08**
مفاهيم حول النمو الاقتصادي.	**10–08**
محددات النمو الاقتصادي.	**10**
النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.	**15–11**
المطلب الثالث: العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.	**17–15**
علاقة فانجر.	**16–15**
النظرية الكينزية.	**17–16**
المبحث الثاني: استعراض الدراسات السابقة حول الموضوع.	**24–17**
المطلب الأول: معالجة الدراسات السابقة.	**22–17**

فـــهرس المحتـــويـــات.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية.	**23-22**
خلاصة الفصل.	**24**
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة.	**42-25**
تمهيد.	**25**
المبحث الأول: إجراءات وخطوات الدراسة القياسية.	**31-26**
المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة.	**26**
المطلب الثاني: تعريف متغيرات نموذج الدراسة.	**31-26**
المبحث الثاني: تقدير أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.	**41-31**
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (الجذر الأحادي).	**33-31**
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.	**41-34**
خلاصة الفصل.	**42**
الخاتمة العامة.	**44-43**
قائمة المراجع والمصادر.	**47-45**
الملاحق.	**49-48**
الملخص.	**50**

فهرس الأشكال

والجداول

فهرس الأشكال:

الفصل	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الأول	(01-01)	تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الاقتصادي.	08
	(01-02)	مخطط يوضح مختلف الاختبارات المستخدمة في الدراسة القياسية.	23
الثاني	(02-01)	تطورات إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات.	27
	(02-02)	تطورات إجمالي الإنفاق الوطني خلال السنوات.	28
	(02-03)	اختيار فترة الابطاء المثلى للتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL.	34
	(02-04)	دالة الإرتباط الذاتي.	38
	(02-05)	دالة الارتباط الذاتي الجزئي.	38
	(02-06)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية. Nomality test Jarque-Bera	39
	(02-07)	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملاتCUSUM.	40
	(02-08)	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUMSQ.	41

فهرس الجداول:

الفصل	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الأول	(01-01)	محددات الانفاق الحكومي وتأثره بهذه المقاييس.	03
الثاني	(02-01)	قراءة وصفية في متغيرات نموذج الدراسة.	29
	(02-02)	اختبار معامل الارتباط لمتغيرات نموذج الدراسة.	31
	(02-03)	استقرارية السلاسل الزمنية حسب فيلسب بيرون.	32-33
	(02-04)	نتائج اختيار فترة التباطؤ المثلى.	35
	(02-05)	اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bounds Test.	35
	(02-06)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير.	36
	(02-07)	تقدير المعلمات في المدى الطويل.	37
	(02-08)	اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test.	37
	(02-09)	اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH.	39
	(02-10)	اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test .	40

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق:

الفصل	رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الثاني	(02-01)	جدول بيانات متغيرات الدراسة GDP و Gفي الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2022.	49
	(02-02)	استقرارية السلاسل الزمنية حسب فيليب بيرون.	50
	(02-03)	خطوات اختيار فترة الابطاء المثلى.	50

مقدمة عامة

إن آلية الانفاق الحكومي ظهرت منذ القدم، و قد أُعتبرَ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية موضوعا بارزا للنقاش في الوقت الحاضر نظرا لتأثيره في تطور أي اقتصاد، حيث هذا التدخل يكون مباشرا من خلال أنشطة الحكومة الإنتاجية والاستهلاكية، وغير مباشر عن طريق أدوات السياسة النقدية والمالية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية للدولة ومع تزايد الاهتمام بموضوع تأَثُر النمو الاقتصادي بالانفاق الحكومي في اقتصادات الدول أصبح يأخذ حيزا كبيرا لدى كل الباحثين الاقتصاديين نظرا لقلة موارد الانفاق الحكومي التي تشكل عقبة في تحقيق النمو الاقتصادي، ونظرا لأهمية الانفاق الحكومي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، اعتبره العديد من الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي لذلك فإن آلية الانفاق الحكومي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي أصبحت تحقق أحد الاتجاهين.

- النمو الاقتصادي يسبب الانفاق الحكومي (قانون فاجنر)
- الانفاق الحكومي يسبب الزيادة في النمو الاقتصادي (الفرضية الكينزية)

الإشكالية الرئيسية: إن دراسة أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي هو موضوع بحثنا ولتدعيم هذه الدراسة وإبراز قيمتها العلمية قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022؟**

الأسئلة الفرعية: إلى جانب هذه الإشكالية الرئيسية، ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن أن يكون الانفاق الحكومي فعالا في تعزيز النمو الاقتصادي؟
- بما يتأثر الانفاق الحكومي بشكل عام في الجزائر؟
- ماهي الطرق المباشرة والغير المباشرة التي يؤثر بها الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

بهدف الإجابة على التساؤلات الرئيسية والفرعية التي تم طرحها سابقا يمكن صياغة الفرضيات الموالية:

- الانفاق الحكومي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- توجد علاقة إيجابية قوية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- تعتبر العلاقة السببية بينهما ثنائية الاتجاهين أي من النمو الاقتصادي إلى الانفاق الحكومي والعكس من الانفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب ومنها:

- الميول لاكتشاف معارف جديدة.
- لأهمية الانفاق الحكومي ودوره في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي المرغوب فيه.

- الانفاق الحكومي يعتبر الآداة الأبرز التي تعتمد عليها الدولة في سياستها المالية.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذا البحث الوصول إلى مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي :

- أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تقديم التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.
- دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والكشف عنها.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع **"أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي"** موضوعا يحظى بمكانة هامة لدى مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، كما برزت أهميته عندما ظهر اتجاهين متعارضين حول انتقال الأثر من الانفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي أو يكون من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام، كما أن النتائج التي توصلنا إليها لم تحسم إلى حد الآن لصالح أي من الرأيين السابقين، الأمر الذي جعل هذه الأهمية تزداد ليزداد بذلك الشغف بدراسة هذا الموضوع من قبل الباحثين والمختصين والدارسين والمهتمين.

حدود الدراسة: ترتسم معامل دراسة موضوع البحث من خلال دراسة أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الجزائري في:

الإطار المكاني: تم اختيار الجزائر لدراسة هذا الموضوع، لكونها تعتمد بشكل كبير على الانفاق الحكومي على أنه وسيلة وآداة لتعزيز النمو الاقتصادي.

الإطار الزماني: تم اختيار الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022.

منهج الدراسة:

بغية التعرف على أثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر تم الاعتماد في اعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث يظهر الجانب النظري في البحث باستخدام المنهج الوصفي عند التعرض لأدبيات الانفاق الحكومي وعند التطرق إلى النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المرتبطة به، ثم استخدمنا المنهج التحليلي الذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج.

وتم كذلك استخدام المنهج الإحصائي لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة والتي من بينها اختبارات الاستقرارية(أدوات القياس الاقتصادي).

محتويات الدراسة:

للتمكن من تحقيق الأهداف السالف ذكرها وللإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا وللإحاطة والإلمام بالجوانب المختلفة بموضوع هذا البحث سيتم تقسيمه إلى فصلين مسبوقين بمقدمة تليهما خاتمة وتضمن كل فصل جانب من جوانب الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: سيتم فيه التعرف على الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال مبحثين أولهما بعنوان التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي ويضم أسس ومفاهيم والنظريات الخاصة بمتغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فسيتم من خلاله معالجة واستعراض الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة والتطرق لما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: سنتطرق في هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة ويضم تحديد إجراءات وخطوت الدراسة القياسية لتقدير أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

الفصل الأول

تمهيد

المبحث الأول: التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الإنفاق العام أسس ومفاهيم.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي محددات ونظريات.

المطلب الثالث: العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاق

المبحث الثاني: استعراض الدراسات السابقة حول الموضوع.

المطلب الأول: معالجة الدراسات السابقة.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية.

خلاصة الفصل الأول.

تمهيد:

إن تقدم الدول في تأديتها لدور أكبر في النشاط الاقتصادي قد أسهم في زيادة حجم الانفاق الحكومي بشكل متزايد من سنة إلى أخرى وصلت هذه الزيادة إلى مستوى يمكن اعتباره ظاهرة عالمية، بالرغم من اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، إلا أن هذه الزيادة في الانفاق الحكومي لم تتوقف، بل تجاوزت حدودها إلى زيادة مستمرة في نسبة الانفاق الحكومي وقد انعكست هذه الزيادة على الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعد مؤشرا هاما يعكس مدى فعالية الأداء الاقتصادي للبلد.

وتعد العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي موضوعا أثار اهتمام الباحثين والخبراء الاقتصاديين لعدة عقود، ولا يزال يشكل موضوعا للجدل والاختلاف المستمر وتفاوتت وجهات النظر حول طبيعة واتجاه هذه العلاقة، وتعقدت الأمور عندما انقسمت الآراء إلى رأيين متناقضين يعتمد الرأي الأول على أفكار المدرسة الكلاسيكية، حيث يفترض أن الاتجاه السببي للعلاقة يكون من النمو الاقتصادي نحو الانفاق الحكومي وفقا لهذا الرأي وتبنيه لفكرة فاجنر، يعتبر الانفاق الحكومي استجابيا ومتأثرا بالتغيرات في مستوى النمو الاقتصادي، بينما يقوم الرأي الثاني على فرضية كينز التي تعتبر أن الاتجاه السببي يكون من الانفاق الحكومي نحو النمو الاقتصادي، وبالتالي يؤثر الانفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن هنا سنتطرق في فصلنا هذا الى الجانب النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما ووجهات نظر الباحثين.

المبحث الأول: التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

يعد الانفاق الحكومي جزء لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية للدول، حيث يشكل النفقات التي تقوم بها الحكومة لتلبية احتياجاتها وتحقيق أهدافها، تتبعه الدول(الانفاق العام)كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي عندما يتم إدارته بشكل فعال.

المطلب الأول: الانفاق الحكومي أسس ومفاهيم.

أ. المفاهيم:

للإنفاق العام أو العام عدة تعاريف ذات عناصر مختلفة ونذكر منها ما يلي:

- يعرف الانفاق الحكومي على أنه: «مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة قصد إشباع حاجة عامة".[1]
- الانفاق الحكومي هو: "ذلك الإنفاق الذي تقوم به جهة عامة، ويقصد بالجهة العامة أحد أشخاص القانون العام والذي قد يكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة.[2]

ومما سبق يمكننا استخلاص ما يلي :

- الانفاق الحكومي على أنه تصريف مالي يتم من خلال الخزانة العامة للدولة أو إحدى هيئاتها، بهدف تلبية الاحتياجات العامة للمجتمع، وذلك من خلال إخراج مبالغ نقدية من مواردها المالية.
- ويشير كذلك إلى المبالغ المالية التي تصرفها الحكومة في تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق أهدافها، يشمل ذلك الإنفاق على الصحة، التعليم، البنية التحتية، الدفاع، والخدمات العامة الأخرى.

ب. محددات الانفاق العام:

تتأثر قيود الانفاق الحكومي أو العام بعوامل عديدة تتعلق بالظروف الاقتصادية والسياسة والاجتماعية وسنتطرق إلى بعض المحددات الرئيسية للإنفاق العام:

يعتمد إنفاق الحكومة بشكل كبير على مؤشرات منها حجم الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) والعجز الميزاني ومقياس التضخم والسياسات العامة المنتهجة من قبل الدولة والجدول التالي يوضح محددات الانفاق الحكومي وتأثره بهذه المقاييس.

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2007 ص33 .

[2] محمد خصاونة، **"المالية العامة النظرية والتطبيق"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 ص 50.

الجدول رقم (01-01): محددات الانفاق الحكومي وتأثره بهذه المقاييس.

المحددات	تأثر الإنفاق العام
النمو الاقتصادي	زيادة النمو الاقتصادي ترفع من نسبة الانفاق الحكومي وذلك لتغطية الطلب المتزايد لتنشيط الاقتصاد.
العجز الميزاني (إيرادات الحكومة ونفقاتها)	العجز الكبير قد يلزم الحكومة إلى التقليل من الإنفاق أو زيادة الدين.
الدين العام	الدين العام العالي قد يقلل من قدرة الحكومة على تحمل المزيد من الالتزامات المالية(يقلل من الإنفاق العام).
السياسات العامة	يتأثر مستوى الانفاق الحكومي بالسياسات العامة مثلا : سياسات التحفيز تزيد من نسبة الإنفاق العام.
التضخم	يؤثر التضخم في تكاليف السلع والخدمات مما قد يؤدي إلى زيادة النفقات.
إحتياجات المجتمع	احتياجات المجتمع (التعليم والصحة والبنية التحتية) تلعب دورا في توجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات ذات الأولوية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مختلف المراجع.

تتأثر هذه المحددات بشكل متبادل ومتقابل، وتتغير على مر الوقت بناء على التحولات في الظروف الاقتصادية والسياسية للدولة.

ت. تقسيمات الانفاق الحكومي :

يمكن تقسيم الانفاق الحكومي إلى عدة تقسيمات وفئات بناء على معيارين رئيسيين أحدهما إقتصادي والآخر وضعي[1]، وفق هذين المعيارين يمكن التعرف على أقسام الإنفاق العام:

1. **المعيار الاقتصادي لتقسيم الإنفاق العام:** وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم الانفاق الحكومي على النحو الذي يظهر الطبيعة الاقتصادية للإنفاق بشكل واضح، ما يساعد في التعرف على تطور الانفاق الحكومي من فترة إلى أخرى ليبين بذلك التوجهات الاقتصادية للدولة عند كل مرحلة، كما أن هذا التقسيم ذو أهمية

[1] خضرة عثمانية،" **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1967-2017**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2021، ص37،بتصرف.

بالغة للسلطة التشريعية والرأي العام كونه يمكن من القيام بعمليات الرقابة الفعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة.[1]

1.1 الانفاق الحكومي حسب معيار الهدف من الإنفاق: ينقسم الانفاق الحكومي بناءا على معيار الهدف المرجو بلوغه تبعا لإختلاف وظائف الدولة لذا يعرف "بالتقسيم الوظيفي" إلى ثالثة أنواع هي:

1.1.1. الانفاق الحكومي الإداري: يضم كافة أوجه الانفاق الحكومي اللازم لإدارة وتشغيل المرافق العامة من أمن، دفاع، عدالة، تمثيل دبلوماسي، صحة، تعليم وغير ذلك، فجميع هذه التكاليف تعد ضرورية لقيام الدولة بوظائفها الإدارية، لذا تعد جميع هذه النفقات من قبيل النفقات الإدارية.[2]

2.1.1.الانفاق الحكومي الاقتصادي: يشمل أوجه الانفاق الحكومي الذي تقوم به الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية كالإستثمارات التي يكون الهدف منها زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تعزيزه بخدمات هامة مثل النقل ،المواصلات، الري ومشاريع البنية التحتية وزيادة كفاءتها، حيث يعرف هذا النوع من الإنفاق بالإستثماري، كما أنه يشمل الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.[3]

3.1.1.الانفاق الحكومي الإجتماعي: هو ذلك الإنفاق الذي يغلب عليه الطابع الإجتماعي فالهدف منه زيادة رفاهية أفراد المجتمع بشكل عام والطبقات الفقيرة بشكل خاص، لذا يكون هذا الإنفاق موجها إلى ذوي الدخول المتدنية والفقراء والأفراد الأكثر فقرا ويشمل المبالغ المالية الموجهة إلى قطاع التعليم، الرعاية الصحية، النقل والسكن وإعانات البطالة.[4]

ويعتبر الإنفاق على التعليم من أهم بنود الإنفاق الإجتماعي الذي يعكس تقدم المجتمع سواء في البلدان المتقدمة أو النامية وعادة ما تخصص الدول الجزء الأكبر من الإنفاق على هذا القطاع وعلى التأمينات الإجتماعية من ناحية أخرى.[5]

2.1.الانفاق الحكومي حسب معيار دورية الإنفاق: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم الانفاق الحكومي إلى قسمين هما :

1.2.1.الانفاق الحكومي الجاري: يعرف أيضا بالانفاق الحكومي العادي وهو يشمل أوجه الإنفاق التي لا يترتب على إنفاقها أي زيادة في رأس المال الإجتماعي أو في رأس المال الإنتاجي، يتميز هذا النوع من الإنفاق

---

[1] محرزي محمد عباس، **"اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة"**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص70.

[2] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 70.

[3] دردوري لحسن، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر، تونس"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014 ص44.

[4] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 75.

[5] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 71.

بالدورية والتكرار أي ثبات مقدار حجم الإنفاق وتكراره بذات الحجم، مثل الرواتب والأجور، نفقات الصيانة، نفقات العدالة، فوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة.[1]

2.2.1.الانفاق الحكومي الرأسمالي: يعرف أيضا بالانفاق الحكومي غير العادي، وهو إنفاق غير متكرر يترتب على إنفاقه زيادة في رأس المال الإجتماعي أو في رأس المال الإنتاجي ويرتبط بفترة زمنية محددة تتجاوز السنة المالية الواحدة ويتميز بضخامة حجم الإنفاق على تمويل المشروع الواحد، يتم تمويله من مصادر غير عادية كفائض الموازنة في حال تحققه أو القروض الداخلية والخارجية أو من خلال الإصدار النقدي. يوجه للمشاريع التنموية وللحالات الإستثنائية التي تستوجبها احتياجات طارئة كالإنفاق الحربي، إصلاح الأضرار، محاربة البطالة والإنعاش الاقتصادي[2] ليساهم بذلك في تحفيز النمو الاقتصادي، إذ يؤدي التوسع في الإنفاق الرأسمالي إلى توظيف طاقات بشرية جديدة وإلى زيادة الطلب على السلع الإنشائية كالإسمنت والحديد، كما أن هذا النوع من الإنفاق يتمتع بالمرونة الكافية عكس الإنفاق الجاري، فتتمكن الحكومة بذلك من تخفيض حجمه تبعا لمستوى النشاط الاقتصادي ويتسع نطاقه ليشمل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية من جسور وطرق وشبكات مواصلات حديثة وعلى قطاعي الصحة والتعليم من خلال إنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات، بل ويتعدى ذلك ليشمل الإنفاق الإستثماري على إنشاء وتشييد المشاريع الإستثمارية الكبرى كالأبراج والمصانع وحتى على عمليات إحلال وتجديد هذه المباني الآلات.[3]

3.1.الانفاق الحكومي حسب معيار طبيعة الإنفاق: بناءا على هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من الانفاق الحكومي هما:

1.3.1.الإنفاق الحقيقي: يضم الانفاق الحكومي الذي يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني فهو إنفاق منتج وضروري لتمارس الدولة وظائفها التقليدية والحديثة من أمن، دفاع، عدالة، مرافق عامة ومشاريع البنية التحتية، فكل هذا الإنفاق الحقيقي تنتظر الدولة منه الحصول على إنتاج جديد يساهم في زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر؛ إذ أن الأثر المباشر لهذا النوع من الإنفاق يظهر من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا لمن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات.[4]

2.3.1.الإنفاق التحويلي أو الناقل: هو ذلك الإنفاق الذي تقوم به الدولة دون مقابل؛ أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة فكل ما تبتغيه منه إعادة توزيع الدخل والثروة، فالدولة هنا تقوم بنقل الموارد المالية من الفئات الإجتماعية كبيرة الدخل إلى فئات أخرى محدودة الدخل، يشمل هذا النوع من الإنفاق الإعانات

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **"مبادئ المالية العامة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص137.

[2] بن عزة محمد، **"ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، فرع تسيير المالية العامة،تلمسان، الجزائر،2015، ص 23.

[3] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص ص74 -75.

[4] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص141.

بمختلف أنواعها المتمثلة في: "المساعدات الإجتماعية المختلفة الضمان الإجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والإعانات الخيرية والثقافية"، كما يشمل فوائد وأقساط الدين العام.[1]

4.1الانفاق الحكومي حسب معيار نطاق السريان: يعتمد هذا المعيار في تقسيمه للإنفاق العام على مبدأ شمول الإنفاق ومدى استفادة أفراد المجتمع منه، فيتم التمييز وفقا لهذا المعيار بين:[2]

1.4.1.الإنفاق المركزي "الوطني": يكون الإنفاق وطنيا إذا ورد في الميزانية العامة للدولة والحكومة هي التي تتولى القيام به كالإنفاق على الدفاع الوطني والأمن والقضاء، فهذه الأوجه للإنفاق ذات طابع وطني.

2.4.1.الإنفاق المحلي "الإقليمي": يكون الإنفاق محليا عندما تقوم به الجماعات المحلية كالولاية والبلدية، ويرد في ميزانية هذه الأجهزة الإدارية كالإنفاق الخاص بتوزيع الماء والكهرباء والمواصلات في كل إقليم.

2.المعيار الوضعي "العلمي" لتقسيم الإنفاق العام: يقصد بالمعيار الوضعي لتقسيم الانفاق الحكومي أن التقسيم في هذه الحالة يكون بناء على أيديولوجية الدولة من جهة وعلى ظروفها التاريخية والإدارية من جهة أخرى، لذا تقوم كل دولة بتقسيم نفقاتها بناء على اعتبارات تاريخية، سياسية، اقتصادية وإدارية، أي أنها تتبنى التقسيم الذي يناسب ظروفها وهو ذلك التقسيم الذي يظهر من خلال ميزانية كل دولة، ويندرج تحت التقسيم الوضعي للإنفاق العام ثالثة أقسام تتمثل في:

1.2. التقسيم الإداري للإنفاق العام: يتم تقسيم الانفاق الحكومي على أساس الجهة أو الهيئة التي تقوم بالإنفاق أي على أساس الوحدة المحاسبية وبما يتلائم مع الهيكل التنظيمي للدولة حيث يتم تقسيم الإنفاق إلى عدد من البنود الإنفاقية ويخصص كل قسم لوزارة بالإضافة إلى مخصصات رئاسة الدولة ومخصصات السلطة التشريعية، كما يوزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها وقد تطور هذا التقسيم تبعا لتطور وظائف الدولة ومهامها المختلفة.

يتميز هذا التقسيم بكونه يتيح الفرصة لتحديد مسؤوليات الإنفاق الفعلي لكل الوحدات الإدارية المختلفة، كما أنه يمكن السلطة التشريعية من مناقشة كل وحدة إدارية على حدا وفي حدود الاعتمادات المخصصة لها، الأمر الذي يسهل عملية الرقابة وسهولة اتخاذ القرارات المتعلقة بحجم الإنفاق اللازم، إلا أن ما يعاب عليه هو صعوبة تحديد مقدار الإنفاق لكل وظيفة حكومية وصعوبة التنبؤ بالعمليات الاقتصادية.[3]

2.2. التقسيم الوظيفي للإنفاق العام: يتم تقسيم الانفاق الحكومي بناء على الوظيفة التي تقوم بها الدولة إلى مجموعات إنفاق مختلفة، كل مجموعة ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، وحتى يتحقق هذا التقسيم بموازنة الدولة يجب أولا تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة، كالصحة، التعليم، الدفاع والأمن، الزراعة، القضاء، ليتم توزيع أو تبويب الانفاق الحكومي على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهة

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص55.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 79.

[3] دردوري لحسن، مرجع سابق، ص46.

الإدارية التي ستقوم بممارستها. ويمكن أن تؤدي أكثر من جهة إدارية تابعة لوزارات مختلفة وظيفة واحدة، فمثال يمكن لكل من وزارة الصحة، التعليم والدفاع تقديم الخدمات الصحية، وبالتالي يتم تحويل الإنفاق المتوقع لكل وزارة على البرامج الصحية.[1]

يتميز هذا التقسيم بأنه يسمح بتبيان ما تم إنفاقه على المباني التي تقوم الوزارات المختلفة بإنشائها مثال، ما يساعد على مقارنة عائدات الإنفاق من جهة وما تم إنفاقه على الوظائف الأخرى من جهة ثانية، كما أنه يبين الأهمية النسبية لكل وظيفة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة، مقدار ما تم إنفاقه على هذه الوظيفة ومردود هذا الإنفاق أي ما يعرف بتحليل الإنفاق والعائد[2]، غير أن ما يعاب على هذا التقسيم أن هناك إنفاق حكومي يصعب تبويبه وتصنيفه وظيفيا إلا أنه يمثل وظيفة محددة كالإنفاق الخاص بمجلس النواب أو رئاسة الجمهورية.[3]

3.2. التقسيم النوعي للإنفاق العام: يتم تقسيم الإنفاق المدرج في الموازنة العامة والمخصص لكل وحدة إدارية تبعا لطبيعة الأشياء التي يخصها الإنفاق، فمثال يمكن تقسيم كل وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات:[4]

- إنفاق مقابل خدمة العمل تتمثل في الأجور والرواتب.
- إنفاق مقابل متطلبات الإنتاج تعرف بالإنفاق الجاري.
- إنفاق على مشتريات خدمية.
- إنفاق على أصول رأسمالية يعرف بالإنفاق الرأسمالي.

بتعدد وتنوع أوجه الانفاق الحكومي التي زادت بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أخذ حجم الإنفاق بدوره يتزايد من سنة إلى أخرى أسباب تبرره في ذلك عدة أسباب ،كما أن للإنفاق العام من الآثار الاقتصادية ما يجب أخذه بعين الإعتبار عند رسم وتبني سياسة اقتصادية معينة يجب أن تتماشى مع الأهداف المرجو تحقيقها من هذه السياسة الاقتصادية.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، "**المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**"، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص479.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص75.

[3] دردوري لحسن، مرجع سابق، ص47.

[4] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص77.

الشكل رقم (01-01):يوضح تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الاقتصادي.

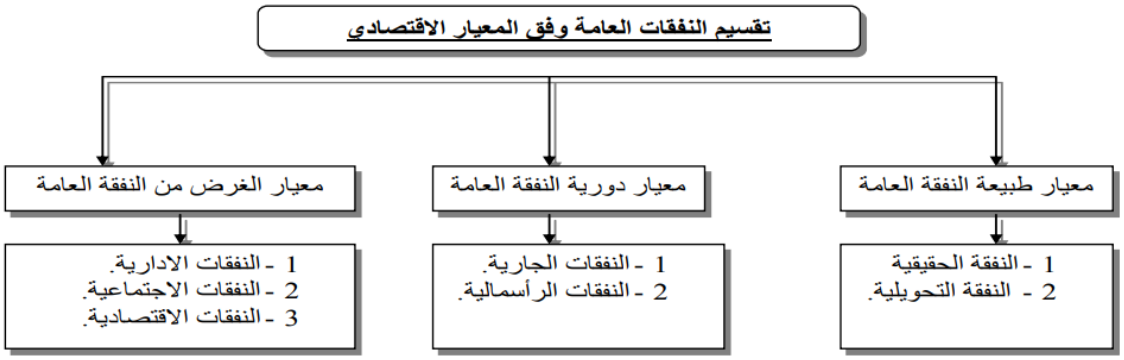

المصدر: **د.سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت.**

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي محددات ونظريات.

تمهيد :

ظهر مصطلح النمو الاقتصادي مع صدور كتاب آدم سميث الاقتصادي الأسكتلندي (1723-1790)، والذي حمل عنوان بحث في طبيعة وأسباب زيادة ثروة الأمم"، فهو أول من تطرق إلى ما أصبح يعرف لاحقا بنظريات النشاط الاقتصادي نظرية الإنتاج، نظرية التوزيع، نظرية النقود، نظرية التبادل الدولي ونظرية التطور.[1]

ويعد النمو الاقتصادي مقياس هام لقياس مدى تطور لاقتصاد الدولة خلال فترة زمنية محددة بالإضافة الى كونه يعكس مدى نجاح السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة، وللتعرف على النمو الاقتصادي وجب أولا تعريف هذا المصطلح الاقتصادي ثانيا التعرف على أهم أنواعه ،والتطرق لأبرز مؤشرات قياسه والنظريات المفسرة له.

أ. تعريف النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يشغل مكانة كبيرة في الأدبيات الاقتصادية، حيث يتنوع التعريف حوله وعلى الرغم من التباين في التعاريف، إلا أنه يتفق الجميع على أنه يظهر "الارتفاع المتواصل في إنتاج السلع والخدمات من جانب الفرد داخل إطار اقتصادي معين". ويظهر ذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد، مع تحقيق زيادة في حصة الفرد من الدخل الحقيقي.[2]

ويمكن التطرق لأهم تعاريف النمو الاقتصادي على النحو الموالي:

---

[1] روبيرت صولو، **"نظرية النمو"**، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003، ص 14بتصرف.

[2] بن قدور أشواق، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005** دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص63.

- عرف **سيمون كوزنتس" "S Kuznets** النمو الاقتصادي للدولة بأنه: "الزيادة في قدرتها على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، تكون هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[1]، فيكون بذلك النمو الاقتصادي نتيجة للتغيرات الاقتصادية الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية، هذا التعريف يقوم على أسس ثلاثة تتمثل في:[2]
- أن استمرار الزيادة في الإنتاج الوطني إنما هي انعكاس للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير السلع والخدمات كما تعد إشارة للنضج الاقتصادي للبلد.
- التكنولوجيا المتقدمة هي أساس أو شرط مسبق وضروري لاستمرار النمو الاقتصادي واستدامته.
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لا بد أن يصاحب ذلك تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، لأن الابتكارات التكنولوجية دون أن تصاحبها ابتكارات اجتماعية لا قيمة لها.
- يرى "**ريمون بار**" أن النمو الاقتصادي: عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان".
- في حين يرى" **فرانسوا بيرو**" بأن النمو الاقتصادي: عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي في بلد ما"[3]، ويعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان.[4]
- يعتبر **Samuelson. a.P** الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي".[5]

أنواع النمو الاقتصادي :ونميز ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي: [6]

1. **النمو التلقائي Spontaneous Growth**: يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي، ويكون دور الدولة دورا مساعدا ومكملا للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة

---

[1] بن زيدان حاج، "**دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، غير منشورة، جامعة تلمسان الجزائر 2013، ص 02.

[2] حمداني محي الدين، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 5.

[3] ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989–2012**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية غير منشورة جامعة الجزائر، 3 الجزائر، 2015، ص 9.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص11.

[5]– بلقاسم مصطفى، **نجاعة الجهاز الإنتاجي الجزائري**، تلمسان، الجزائر، 1994، ص09.

[6] صبيح ماجد، "**التنمية الاقتصادية**"، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص17.

المدى بفعل الدورات الاقتصادية، ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصفة الاستمرارية.

2. **النمو العابر Transient Growth** يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية.
3. **النمو المخطط Planned Growth** ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءًا على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط **النمو المخطط** ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضا ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية.

ب. محددات النمو الاقتصادي:

ينظر إلى النمو الاقتصادي على أنه مؤشر كمي مباشر ودقيق يعكس الآداء الاقتصادي للبلد ويعكس العلاقة بين النفقات والإيرادات، لذا يمكن قياسه باستخدام عدة مقاييس واعتمادا على مؤشرات متنوعة.

1. **الناتج الوطني الإجمالي(PNB)**: يعبر عن مجموع الناتج الاقتصادي الوطني الإجمالي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة[1]، فالناتج الوطني الإجمالي مفهوم يعبر عن التدفق وغالبا ما يتم قياسه كمعدل سنوي، لأنه آداة لقياس القيمة السوقية للإنتاج المتدفق في اقتصاد ما كل سنة، ويدخل في حساب الناتج الوطني الإجمالي.[2]
2. **الناتج المحلي الإجمالي(PNB)**: يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعني من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فترة زمنية معينة، يستبعد هذا التعريف ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج لقاء مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، كما يستبعد دخول المواطنين الذين يقيمون بالخارج.[3]
3. **الدخل الفردي**: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان وينطوي على تقدير حصة الفرد من السلع والخدمات في بلد ما ومقارنتها بحصص الأفراد في بلدان أخرى، يعتبر هذا المؤشر كمقياس عيني للنمو لأنه يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.[4]

---

[1] بريبش السعيد، "**الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج وتمارين محلولة**"، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007 ص 34.

[2] بن عصمان محفوظ، "**مدخل في الاقتصاد الحديث**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ص ص 48-49.

[3] نمر محمد الخطيب، صديقي مسعود، "**التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009،ص22.

[4] بن قدور أشواق، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 64.

ت. النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

عند دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي، يتعين أن نقوم بفحص وتحليل النظريات الاقتصادية بعناية وتفصيل فقد أولت المدارس الاقتصادية اهتماما كبيرا لهذا المؤشر، حيث تباينت وجهات نظرها بشكل واضح في تحديد أهم المصادر المحددة والتأثيرات الرئيسية على هذه الظاهرة.

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة باستعراض تطور النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي، النيو كلاسيكي.

- الفكر الكلاسيكي والنمو الاقتصادي:

نظرة آدم سميث 1723-1790:

تمثل اراء ادم سميث بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بعملية النمو الاقتصادي، حيث سعى لمعرفة كيفية حدوثه وحاول كشف العوائق التي تحول دون ذلك، اذ اعتبر آدم سميث العمل ثروة الأمة وتقسيمه هو السبيل الأمثل لزيادة الإنتاجية، فمن اهم مزايا تقسيم العمل مايلي:[1]

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل بسبب ارتفاع مهارة العمال والابتكارات الناجمة عن التخصص.

كما نبه الى ضرورة التراكم الرأسمالي بهدف التوسع في تقسيم العمل والرفع من الإنتاج وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما ربط التراكم الرأسمالي برغبة الأشخاص في الادخار بدلا من الاستهلاك.

حسب سميث فان تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، غير أن تحسن وسائل النقل وتطوير التجارة الخارجية من شانها توسيع السوق اذ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في توزيع الموارد الخاصة في حالة تحول المصالح الخاصة الى منافع اجتماعية. كما ابان عن الدور الرئيسي الذي يلعبه ادخار الفائض في التوجه نحو الاستثمار ودعا الى الابتعاد عن الاستهلاك المفرط وتحويل الأرباح والعوائد الى القطاع الصناعي.

اما أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه هو محدودية الطبيعة من الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة الى موقع ومناخ الدولة، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان يصعب التغلب على قيود الموارد الطبيعية فتتراجع معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب راس المال ومن ثم تضمحل الدوافع لتراكم راس مال جيد.[2]

مما سبق يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا. ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول. ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار. ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل. وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي، الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص، يأخذ

[1] صلاح الدين نامق،" **نظريات النمو الاقتصادي**"، دار المعارف، مصر، 1966، ص53.

[2] **هوشيار معروف، " التحليل الاقتصادي الكلي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص371.

صورة سلع ومعدات أفضل. غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو. ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يتم بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلاً عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى. والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية. فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد.[1]

دافيد ريكاردو والنمو الاقتصادي:

كان "ريكاردو" يرى بأن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان غير أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة وبالتالي قدرتها على الإنتاج محدودة جدا، مما يعني أن النمو سيصطدم لامحالة بالقيود التي تفرضها ندرة الأرض الزراعية الخصبة وقد اعتبر أن توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي كما أنه حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات:[2]

الرأسماليون: لهم الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي، كونهم يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ومستلزماته ويدفعون أجور العمال ومن خلال اندفاعهم نحو تحقيق أقصى ربح فهم يقومون بتكوين رأس المال والتوسع فيه الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

العمال الزراعيون: يمثلون أغلبية السكان إلا أنهم أقل أهمية من الرأسماليين، يعتمدون على الأجور وعددهم يتحدد تبعا لمستوى الأجر "أجر الكفاف"، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وبالتالي زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.

ملاك الأراضي: يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يقبضونه لقاء استخدام أراضيهم، حيث أن الأراضي الخصبة نادرة وبالتالي تؤدي زيادة كل من السكان وتكوين رأس المال إلى زيادة ندرة أكثر الأراضي خصوبة، الأمر الذي يدفع إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة وبالتالي تحتل تكاليف أكبر، أي غلة أو عائد أقل مقارنة بالأراضي الأكثر خصوبة ما يدفع مالكها بالمطالبة بثمن لقاء ذلك والمتمثل في الإيجار أي الريع الذي ينشأ بسبب ندرة الأراضي الخصبة.[3]

رغم اختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك إلا أنهم اعتبروا أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما اعتبروا أن الأرباح المصدر الوحيد للادخار وأن توسيع السوق عامل مساعد على توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للنمو و التنمية الاقتصادية، واعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ولتحقيق النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **"التنمية الاقتصادية"**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص344.

[2] مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل للنشر، الأردن،2007، ص58 .

[3] فليح حسن خلف، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 112.

النشاط الاقتصادي، غير أن النمو الاقتصادي عندهم مرهون بقوتين متعارضتين، معدل النمو السكاني ومعدل التقدم الفني إلا أن أفكارهم لقت بعض الانتقادات من بينها:[1]

- اعتبارهم أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، غير أن الواقع يشير إلى وجود مصادر أخرى كادخار كل من الطبقة الوسطى، الحكومة والقطاع العام.
- ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، إذ أن الاستثمار يمكن أن يزيد من خلال الائتمان المصرفي.
- عمليا لم تبق الأجور عند مستوى الكفاف، بل اتجهت نحو الزيادة المستمرة دون أن يؤثر ذلك على حجم الأرباح.

- النمو الاقتصادي والفكر الكينزي:

بعد أزمة 1929 بدأ الاهتمام بالنمو الاقتصادي بسبب الثورة التي أحدثتها أفكار "جون ميناردكينز " من خلال "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" وانتشار الفقر بشكل واسع، إذ انتقد "كينز" الأفكار الكلاسيكية وقانون "ساي" وأكد أن مستوى الطلب يمكن أن يتحقق عند أي مستوى من الدخل والاستخدام دون أن يكون مستوى الاستخدام التام ويتحدد حسبه مستوى الاستخدام من خلال الطلب أما المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل في جانب الطلب الفعال إذ اعتبر أن قصور الطلب جوهر المشكلة الرأسمالية وأن الاستثمار دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل، كما أكد أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم طالما أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية معطلة[2]، يتضح أن "كينز" أشار إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأنه يعتبر أن ذلك ضروريا بسبب عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، كما أكد على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

- النمو الاقتصادي والفكر النيو كلاسيكي:

ظهر الفكر النيو كلاسيكي في سبعينيات القرن التاسع عشر على يد "ألفرد مارشال" حيث تم اكتشاف موارد جديدة وتحسنت المعارف الفنية وظهرت الاختراعات الحديثة ما كان له الأثر الكبير على الإنتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي، فانعكس هذا التفاؤل على الأدب الاقتصادي حين اعتقد النيو كلاسيكيون بإمكانية استمرار عملية النمو دون حدوث الركود الحتمي الذي أشار إليه الكلاسيكيون، لذا قام النيو كلاسيكيون بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية تراكم رأس المال لجعله أكثر تطابقا مع الهياكل الاقتصادية القائمة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فاعتبروا أن إعادة الاستثمار لا تكون بالضرورة من طرف المدخرين أصحاب رؤوس الأموال بل تتعداها إلى باقي الطبقات المعنية أيضا بالادخار، من خلال شراء الأصول المالية أو حتى العينية بينما يتكفل سوق رأس المال بجمع المدخرين(أصحاب رؤوس الأموال) والمستثمرين (المقترضون)،

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص64-65.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 73.

فرفض معظم المفكرين النيو كلاسيكيون فكرة سيادة حالة الركود لعاملين اثنين، أولهما يتعلق بالتقدم التكنولوجي الذي يقضي على أي ضغوط ركوديه قد تولدها ندرة الموارد الطبيعية كما زعم "مالتوس"، لتصبح بذلك التغيرات السكانية معطى لا وجوب لتفسيره كجزء من تحليل النمو، أما العامل الثاني فيتمثل في مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية، فقد اعتقد النيوكلاسيكيون أن أي انخفاض في معدل الفائدة وإن كان ضئيلا من شأنه أن يجعل الكثير من المشاريع الاستثمارية مربحة ليتم بذلك القضاء على حالة الركود الاقتصادي، الأمر الذي يتحقق عندما تكون مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة الذي بعد المرجعية في توازن سوق رأس المال، علما أن سعر الفائدة يتحدد عن طريق تقاطع منحنى عرض الادخار مع منحنى الطلب على الاستثمار.[1]

اهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي في ظل الفكر النيو كلاسيكي:

1. نموذج سولو–سوان في النمو الاقتصادي:

برز نموذج سولو – سوان SOLOW SWAN كأحد أكثر النماذج شهرة في مجال النمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي، ويعد هذا النموذج امتداد لنموذج النمو ل "هارود – دومار"، وتمثلت الإضافة التي قدمها في زيادة الإنتاجية، ففي هذا النموذج الجديد يعتبر رأس المال الجديد أكثر قيمة من رأس المال القديم لأنه يظهر نتيجة تحسن التقنية خلال الزمن، لذا سيتم عرض أهم الخصائص الرئيسية لهذا النموذج بالإضافة إلى الفرضيات التي قام عليها لأنه يظهر بالفعل كيف أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بالنمو السكاني والتقدم التقني خلال فترة زمنية معينة وهو يقوم على الفرضيات الموالية [2]:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة.
- هناك عاملان من عوامل الإنتاج يمكن الإحلال بينهما هما العمل ورأس المال، وعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج يمكن تعديل مسار النمو عبر الزمن نحو التوازن.
- التوظيف الكامل في استخدام الموارد.
- في هذا النموذج دالة الإنتاج تأخذ شكل cobb-douglas ذات غلة الحجم الثابتة.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز للاستهلاك.
- ثبات كل من معدلي نمو السكان والادخار.
- تكنولوجيا الإنتاج متغير خارجي ولا تستطيع المؤسسات تغييره بنفقاتها للبحث والتطوير.

[1] بهاء الدين طويل، **"دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو االقتصادي دراسة حالة الجزائر1990–2010"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص106.

[2] Nicolae MOROIANU، **"Daniel MOROIANO، Models of the Economic Growth and their Relevance"**، theoretical and applied economics، volume 19، n°6(571)، 2012، p 137.

2. نموذج جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:

يعتبر "جوزيف شومبيتر Joseph Alois Shaumpeter" من أبرز من كتب في النمو الاقتصادي متأثرا في ذلك بالمدرسة النيوكلاسيكية التي تعتبر أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى تأثره بأفكار "مالتوس" فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، مع ذلك لم يدعو إلى إلغاء الرأسمالية كما لم ينحاز إليها بل تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي واعتبر أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في شكل قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات كساد وفترات رواج قصيرة الأجل المتعاقبة بسبب التجديد والابتكار الذي يحدثه المنظمون والذي من شأنه زيادة الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يمكن القول إن العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مهمة جدا في المجال الاقتصادي، فالدول التي تعاني من حالة ركود، تقوم فيها السلطات العامة باتخاذ إجراءات تحفيزية للنهضة بإقتصاداتها من خلال تدابير مالية إضافية.

وبالتالي فإن معرفة هذه العلاقة سوف يوفر للحكومات آداة معرفية يمكن استخدامها لتحقيق أهدافها. وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لطبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

- هل هناك ارتباط بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وفي حال وجود هذا الارتباط، ما هو اتجاه العلاقة بينهما ؟

هناك اتجاهين مختلفين لإبراز طبيعة هذه العلاقة:

أ. علاقة فانجر:

إن البداية لمناقشة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تعود بنا إلى أدولف فاجنر Wagner الاقتصادي الألماني والذي حدد ما يعرف في الأدبيات بقانون فاجنر، والذي ينص على أن مستوى الانفاق الحكومي يتناسب طرديا مع زيادة النمو الاقتصادي، إذ يعد الانفاق الحكومي متغير داخلي ودالة في النمو الاقتصادي، وقد أدت طبيعة هذا القانون إلـى تطوير عدة نماذج.

الصيغة الأكثر استخداما: $G/GDP=F(Y/N)$

حيث:

نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. : **G/GDP**

متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي:**Y/N**

[1] واثق علي الموسوي، **"النظرية النيو كلاسيكية في النمو والانتقادات الموجهة إليها"**، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ،2008ص ص232-235.

ووفقا لقانون فانجر فإن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الانفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع العام، لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي. وحسب فانجر يزداد الانفاق الحكومي كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي، ومـن معدل زيادة السكان ويفسر تلك الزيادة بسنة التطور ؛ فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد، ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك.[1]

فقانون فاجنر يقضي بوجود علاقة طردية طويلة الأجل بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي باعتباره متغيرا مستقلا ومتوسط نصيب الفرد من السلع العامة (كخدمات الصحة، التعليم والمرافق العامة باعتباره متغيرا تابعا)، وأن زيادة المتغير المستقل تؤدي إلى زيادة المتغير التابع وبنسبة أكبر، ويكون اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي نحو الانفاق الحكومي .[2]

النظرية الكينزية :

الفرضية الكينزية تعطي النظرية الكينزية أهمية بالغة للإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي الفعال وأحد أدوات السياسة المالية، وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو زيادة الطلب الفعال كشرط ضروري لتحقيق معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل، ويتم ذلك من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الانفاق الحكومي على زيادة الدخل القومي. لهذا فالتوجه الكينزي يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الانفاق الحكومي إلى الدخل القومي. وبالتالي يعامل الانفاق الحكومي كمتغير خارجي، ويمكننا عرض الإطار المفاهيمي للفرضية الكينزية من خلال نموذج ذو أربع قطاعات اقتصادية، الذي يعرض شرط التوازن عندما العرض الكلي يساوي الطلب الكلي كالتالي :

$$Y=C+I+G+X-M$$

حيث:

C: الاستهلاك الخاص

I: الاستثمار

G: الإنفاق العام

X-M: صافي الصادرات

[1] الدكتور أحمد سلامي، **"العلاقة السببية بين النفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية في الفترة 1970–2013"**، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع عشر، 2015، ص52.

[2] Metin Bayrak & Ömer Esen، **" Examining the validity of Wagner's Law in the OECD Economic"**، Research in Applied E conomics، Vol 06، N°03، 2014، p 02 .

ومن الواضح أن **G** من شأنها أن تتسبب في ارتفاع الدخل المعتمد على آلية عمل المضاعف.[1]

فحسب "كينز" تؤدي زيادة الانفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي ليزيد بذلك الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج ويقلص فترات الركود، حيث تبين للاقتصاديين الكينزيين أن الاقتصاد تعافى من أزمة الكساد بفضل برامج الانفاق الحكومي كبرنامج الصفقة الجديدة والإنفاق العسكري خلال الحرب العالمية الثانية[2]، على هذا الأساس أكد "كينز" على ضرورة تدخل الدولة عن طريق سياسات اقتصادية كلية نشطة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات التي قد يجد القطاع الخاص نفسه عاجزا عن القيام بها، لأن الصدمات التي تمس جانب الطلب هي المسؤولة عن مختلف التقلبات التي قد يشهدها النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: استعراض الدراسات السابقة حول الموضوع

سنتطرق في مبحثنا هذا الى عرض ومعالجة مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية وسنحاول مقارنة الدراسة الحالية بدراستنا من خلال أوجه التشابه والاختلاف.

المطلب الأول: معالجة الدراسات السابقة.

تمهيد:

من بين الدراسات التي أجريت في موضوع أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي نجد الرسائل والأبحاث التالية حيث تضمن هذا المبحث أهم الدراسات المرتبطة أساسا بموضوع البحث بشكل من التحليل والتفسير انطلاقا من مضمون كل دراسة إلى جانب إبراز اختلاف دراسة محل البحث بالدراسات السابقة التي تناولها هذا الجزء من البحث.

أ. الدراسات العربية:

- **الدراسة الأولى:**

دراسة أ. د. محمود حسين علي المرسومي. محمد غازي نصيف بعنوان: **"الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية"** للمدة 1990-2012 كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط ،العدد (19)، 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- دراسة واقع الانفاق الحكومي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي للعراق خلال فترة الدراسة.
- دراسة واقع بعض المؤشرات الاقتصادية في العراقي خلال فترة الدراسة أهما الناتج المحلي الإجمالي.

من بن أهم النتائج التي توصلت إليها هاته الدراسة مايلي:

[1] الدكتور أحمد سلامي، مرجع سابق، ص53.

[2] NDOGA IRENE KAMBUA،**" EFFECTS OF GOVERNMENT SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA "**، a research project submitted to the school of business in partial fullfilment of the requirements for the award of the degrée of masters of science in finance، university of nairob2013،p 02.

1 - تحققت فرضية البحث بوجود علاقة ما بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث.

2- اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تبلغ أكثر من 75% مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

3- هيكل النفقات العامة يتسم بزيادة النفقات الاستهلاكية على النفقات الاستثمارية خلال مدة البحث، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي للاستهلاك وبوجود طاقة إنتاجية محلية معطلة فان هذا الطلب يتجه إلى العالم الخارجي.

4- تعرض الاقتصاد العراقي إلى ظروف غير طبيعية من تأثيرات خارجية وداخلية تمثلت بحروب طاحنة وأزمات سياسية واقتصادية، أثرت سلبا على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبشدة، وأخرها حرب العراق على الإرهاب، أدت كل هذه الظروف بان تكون أولويات الانفاق الحكومي بالدرجة الأولى نحو الإنفاق العسكري لفرض الأمن وحماية البلد.

5- شهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذب واضح خلال مدة الدراسة نتيجة حتمية لظروف العراق.

6- شهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت أيضا إلى تذبذب لنفس الأسباب.

7- شهدت معدلات التضخم خلال مدة البحث ارتفاع معدلاتها وخاصة في عقد التسعينات بسبب ظروف الحرب والحصار.

8- شهد نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تذبذب بسبب اعتماد GDP على قطاع النفط الذي بدوره يرتبط بالمتغيرات الدولية ولظروف البلد.

9- تأثير العوامل السياسية على الاقتصاد العراقي.

10- كل هذا انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في العراق، فالانخفاضات في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بسبب فترات الأزمات والحروب والسياسة الغير واضحة للدولة أدت إلى قطع عملية استمرار النمو الاقتصادي وبالتالي يفقد الاقتصاد العراقي مزايا الدفع الذاتي للنمو الاقتصادي.

- الدراسة الثانية:

دراسة: عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة بعنوان أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2021، جامعة وهران2 ، الجزائر، جامعة مستغانم (الجزائر)، المجلة الجزائرية للمالية العامة "تلمسان"، المجلد12، العدد: 02 (2022).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2021-1997 وذلك باستخدام منهجية الانحدار للفجوات الزمنية الموزعةARDL.

من بن أهم النتائج التي توصلت إليها هاته الدراسة مايلي:

- هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بني تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2021-1997 فالزيادة في تكوين رأس المال بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.502646 وحدة.
- توجد علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حيث كلما زاد الانفاق الحكومي بوحدة واحدة فإنه يساهم في زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.184377 وحدة في الاجل الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية.
- جاءت قيمة معامل تصحيح الأخطاء(1-) CointEq سالبة ومعنوية، حيث بلغت قيمة 0.204111 وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 20.41% من الصدمات في الآجال الطويل مما يؤكد على وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير.

- الدراسة الثالثة:

دراسة عيسى حاجي، سفيان فكارشة بعنوان دراسة **"أثر الانفاق الحكومي العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة2000 إلى 2021 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"**، مخبر المقاولة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، جامعة لونيسي على البليدة 2 الجزائر، مجلة الدراسات الجبائية **"البليدة"**، المجلد 11 ،العدد 2 "2022".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)، بناء على البيانات المفتوحة للبنك الدولي للمعلومات، حيث احتوت الدراسة على محورين، الأول تناول مفاهيم عامة حول الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، والثاني خصص للدراسة القياسية .

وقد لخص الباحث النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

أهم النتائج المتواصل إليها وجود الاستقرار الهيكلي بين نتائج الاجل الطويل والاجل القصير للنموذج المقدر، وبلغ معامل تصحيح الاخطاء وإعادة التوازن بنسبة 84% في كل سنة، مع وجود علاقة إيجابية قوية بين الانفاق والنمو.

- صالحية استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.
- النموذج المقدر مقبول إحصائيا.
- بواقي النموذج مستقرة وعدم وجود مشاكل قياسية.
- النموذج مستقر هيكليا ومنسجم بين نتائج الاجل الطويل والاجل القصير.

الدراسة الرابعة:

دراسة كل من أ. **موفق تركي زيدان و** أ. **خلدون سلمان محمد و** أ. **أنس محمود إبراهيم** بعنوان **العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015** الجامعة العراقية / كلية العلوم الإسلامية قسم العلوم المالية والمصرفية.

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراقي خلال المدة (2004-2015) حيث ناقشت هذه الدراسة العلاقات النظرية والتطبيقية لطبيعة العلاقة ما بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كما أنها سعت إلى قياس العلاقة بينهما، بالاعتماد على بيانات الصادرة من الجهات الرسمية، باستخدام طرق قياسية حديثة. اتخذ القياس مرحلتين، تناولت الأولى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (**Stationary Test**) واختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن جليس **Johansen and Juselius**، بينما اعتمدت الثانية قياس العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات أهمها:

- بعد التحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية باستخدام ديكي فولر الموسع (ADF) والعلاقة السببية استنتجت الدراسة إن الانفاق الحكومي يعد من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي والمساهم الأكبر في عملية النمو الاقتصادية، لذا توصي هذه الدراسة بزيادة الانفاق الحكومي على التعليم والتدريب المهني لأنه يعد استثمار في الرأس المال البشري وعلى التجهيزات الإنتاجية والبنية التحتية الذي يعد استثمار في التكوين الرأسمالي وعلى البحث والتطوير في المنشآت.
- تحققت فرضية البحث بوجود علاقة مابين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث.
- اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تبلغ أكثر من 75% مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.
- هيكل النفقات العامة يتسم بزيادة النفقات الاستهلاكية على النفقات الاستثمارية خلال مدة البحث، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي للاستهلاك وبوجود طاقة إنتاجية محلية معطلة فان هذا الطلب يتجه إلى العالم الخارجي.
- تعرض الاقتصاد العراقي إلى ظروف غير طبيعية من تأثيرات خارجية وداخلية تمثلت بحروب طاحنة وأزمات سياسية واقتصادية، أثرت سلبا على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبشدة، وآخرها حرب العراق على الإرهاب. أدت كل هذه الظروف بان تكون أولويات الانفاق الحكومي بالدرجة الأولى نحو الإنفاق العسكري لفرض الأمن وحماية البلد.
- شهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذب واضح خلال مدة الدراسة نتيجة حتمية لظروف العراق.
- شهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت أيضا إلى تذبذب لنفس الأسباب.
- شهدت معدلات التضخم خلال مدة البحث ارتفاع معدلاتها وخاصة في عقد التسعينات بسبب ظروف الحرب والحصار.

- شهد نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تذبذب بسبب اعتماد GDP على قطاع النفط الذي بدوره يرتبط بالمتغيرات الدولية ولظروف البلد.
- تأثير العوامل السياسية على الاقتصاد العراقي ،كل هذا انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في العراق، فالانخفاضات في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بسبب فترات الأزمات والحروب والسياسة الغير واضحة للدولة أدت إلى قطع عملية استمرار النمو الاقتصادي وبالتالي يفقد الاقتصاد العراقي مزايا الدفع الذاتي للنمو الاقتصادي.

ب – دراسات أجنبية:

– الدراسة الأولى:

Study : Chandana Aluthge ، Adamu Jibir ، and Musa Abdu.
Titled: Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Nigeria، 1970-2019.

دراسة: شاندانا ألوتجي، أدامو زيبير، وموسى عبد.

بعنوان: تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، 1970–2019،مجلة **CBN** للإحصاء التطبيقي المجلد 12 العدد 1 (جوان 2021) 139–174.

حيث جاءت هذه الدراسة من أجل البحث في موضوع تأثير الانفاق الحكومي النيجيري على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970–2019.

وتستخدم الورقة نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). لضمان متانة النتائج، تأخذ الدراسة في الاعتبار الفواصل الهيكلية في اختبار جذر الوحدة وتحليل التكامل المشترك وتم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات ثانوية متسلسلة زمنيا لتحليل أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للفترة 1970–2019. يتم الحصول على البيانات من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري ومن البنك الدولي.

النتائج المتوصل إليها:

وتتمثل النتائج الرئيسية للدراسة في أن الإنفاق الرأسمالي له تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل على حد سواء في حين أن الإنفاق المتكرر ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. وتوصي الدراسة الحكومة بزيادة حصة الإنفاق الرأسمالي خاصة على المشاريع الهادفة التي لها تأثير مباشر على رفاهية المواطن. وينبغي للحكومة أيضا أن تحسن أنماط الإنفاق على النفقات المتكررة من خلال إعادة تخصيص الموارد بعناية نحو الأنشطة الإنتاجية التي من شأنها تعزيز التنمية البشرية في البلد.

– الدراسة الثانية:

Study: Md. Arafat Rahman، Smrite Prava Nath، Md. Abu Baker Siddqu، Sazzad Hossain.
Titled: The Impact of Government Expenditure on Economic Growth: A Study of SAARC Countries.

دراسة: الدكتور عرفات رحمن، سمروت برافا ناثد، أبو بكر صديقي، سجاد حسين.

العنوان: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي(دراسة لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)،قسم إدارة الأعمال، جامعة نواخالي للعلوم والتكنولوجيا، نواخالي، بنغلاديش، المجلة المفتوحة للأعمال والإدارة، 2023، العدد 11، 1691-1703.

تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من 2011 إلى 2020. وقد أخذت البيانات السنوية من الأونكتاد، وموقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت لبلدان مختارة، والاتجاهات الكلية، والبنك الدولي، وسعر الصرف. المملكة المتحدة وبنك بنغلاديش والمستندات الأخرى المطلوبة لإكمال الدراسة البحثية بنجاح.

ويستند التحليل إلى بيانات متسلسلة زمنيا على الصعيد الوطني بشأن العلاقة العرضية بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات أهمها:

- أظهرت نتيجة الارتباط أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطا وثيقا بمتغيرات الإنفاق على الاتصالات والتعليم والصناعة والتنمية، بالنسبة لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.
- هناك علاقة أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي والعكس صحيح، مما يدل على أن هذا التحليل يتفق مع النظرية الكينزية وقانون فاغنر.
- في البلدان الآسيوية، يرتبط الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في واقع الأمر بصلة طويلة الأجل.
- هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الانفاق الحكومي والعكس صحيح، مما يدل على أن هذا التحليل يتوافق مع النظرية الكينزية وكذلك قانون فانجر.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

من خلال الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في المبحث الثاني من هذا الفصل جاءت دراستنا هذه كمحاولة لإثراء موضوع الدراسة، حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من خلال الإسقاط على حالة الجزائر إضافة إلى فترة الدراسة المختارة والمنهج المتبع وطرق المعالجة، أيضا كيفية جمع المعلومات وترتيبها وطريقة التعامل معها بما يخدم موضوع.

الملاحظات الجوهرية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تتمثل في النقاط التالية:

1. إن الدراسات السابقة الخاصة بدراسة أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ركزت أغلبها على دراسة واقع الانفاق الحكومي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وذلك بالإعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية في حين أنه سيتم التركيز في هذه الدراسة على GDP(الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) و G الانفاق الحكومي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية).
2. تمت معالجة الدراسات السابقة بالاعتماد على نماذج قياسية وطرق احصائية وأدوات ومناهج اختلفت من اقتصاد لآخر ومن نموذج قياسي إلى آخر أيضا، متباينة كل منها من حيث متغيراتها ونتائجها وذلك حسب

طبيعة وإمكانية الاقتصاد المعني بالدراسة إلى جانب مراعاة التطورات والتغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية التي تضمنها كل نموذج قياسي.

3. سيتم التركيز بشكل رئيسي في هذه الدراسة على تقدير وقياس مدى أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000إلى 2022، بالاعتماد على منهج قياسي وبالضبط الاختبارات التالية:

الشكل رقم (02-01)مخطط يوضح مختلف الاختبارات المستخدمة في الدراسة القياسية.

المصدر: من إعدادا الطلبة.

خلاصة الفصل:

تؤثر الحكومة في الاقتصاد من خلال الإجراءات التي تتخذها، فقد تحاول الحكومة تحقيق أهداف إجتماعية أو سياسية ويعتبر الانفاق الحكومي الجزء الأبرز من السياسة الاقتصادية للدولة و له قيود ومؤشرات تحدد حجم الإنفاق والغرض من الإنفاق، مؤثرا بذلك على النمو الاقتصادي كونه مؤشر كمي مباشر ودقيق يعكس الآداء الاقتصادي للبلد ويعكس العلاقة بين النفقات والإيرادات، وتعتبر العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مهمة جدا في المجال الاقتصادي ،فالدول التي تعاني من حالة ركود، تقوم فيها السلطات العامة بإتخاذ إجراءات تحفيزية للنهضة بإقتصاداتها من خلال تدابير مالية إضافية.

وبالتالي فإن معرفة هذه العلاقة سوف يوفر للحكومات آداة معرفية يمكن استخدامها لتحقيق أهدافها، وسنحاول من خلال الفصل الثاني التطرق لطبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة.

تمهيد الفصل الثاني.

المبحث الأول: إجراءات وخطوات الدراسة القياسية.

المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة.

المطلب الثاني: تعريف متغيرات نموذج الدراسة.

المبحث الثاني: تقدير أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية (الجذر الأحادي).

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة "ARDL"

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

حظي موضوع أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بكثير من الاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين خاصة في الفترات الأخيرة حيث اختلفت الدراسات باختلاف أماكنها و أساليبها ونماذجها ومتغيراتها وطرق تقديرها وكذلك نتائجها وأهم استنتاجاتها وبالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولها هذا الموضوع في المبحث الثاني من الفصل الأول من أجل تكوين خلفية نظرية بتقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي فقد تم اعتماد على نموذج قياسي انطلاقا من الدراسات السابقة بالاضافة إلى ما جاء في النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع محل البحث وذلك بعد محاولة منا اسقاطها على الواقع الجزائري ومن أجل تسهيل هذا الجزء من الدراسة فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول: إجراءات وخطوات الدراسة القياسية.

المبحث الثاني: تقدير أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: إجراءات وخطوات الدراسة القياسية.

المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة.

من أجل دراسة وتحديد وتقدير أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين" 2000-2022" تم الاستعانة بنموذج قياسي يتماشى وواقع الاقتصاد المحلي وقد جاء النموذج على الشكل التالي:

الصيغية الرياضية للنموذج المقترح تكون على النحو التالي:

$$GDP=f(G)$$

وبعبارة أخرى ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يصبح النموذج على الشكل التالي:

$$GDP=C+\alpha_1(G)+\varepsilon$$

بحيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.

G:الانفاق الحكومي بالعملة المحلية.

C: الحد الثابت.

$\boldsymbol{\alpha_1}$: الميل الذي يحدد العلاقة بين المتغيرن.

ε: حد الخطأ العشوائي (البواقي، أو عنصر التشويش)

ومن أجل تقدير أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر تم تتبع الخطوات والاختبارات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي المعتمد في هذه الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم(**02-01**).

المطلب الثاني: تعريف متغيرات نموذج الدراسة.

كل نموذج قياسي يتكون من مجموعة المتغيرات الداخلية (**التابعة**) تتحدد قيمتها داخل النموذج أي تتحدد قيمتها من خلال علاقة النموذج، وأخرى مفسرة (**خارجية**) تتحدد قيمتها خارج النموذج وهي تلك المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة دون أن تتأثر بها، إلى جانب المعلمات التي تحدد طبيعة العلاقة بين عناصر أو مكونات النموذج القياسي الداخلية والخارجية.

المتغير التابع :

الناتج المحلي الإجمالي GDP يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي (**Gross Domestic Product**) بأنه مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع المعني خلال فترة زمنية معينة[1]. كما يمكن التعبير على أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة والمباعة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة بحيث يشمل كل من مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات

[1] خالد الواصف الوزني، **مبادئ الإقتصاد الكلي بني النظرية والتطبيق**، الطبعة الثامنة، مطبعة وائل للنشر، عمان، الأردن،2006،ص43.

والسكنات، إضافة إلى مشتريات المنتجين من الآلات والمعدات والمباني المخصصة لإقامة الاستثمارات وكذا مشتريات القطاع العام وفائض الميزان التجاري.

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات على أداء النشاط الاقتصادي ككل عن طريق الاستعانة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو ما يعرف بمعدل النمو الاقتصادي، الذي هو عبارة عن النسبة المئوية لنمو الناتج بين فترتين زمنيتين محددتين، فكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفع يدل ذلك على تطور الوضعية الاقتصادية نحو الأمثل.

الشكل (01-02):تطورات إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات.

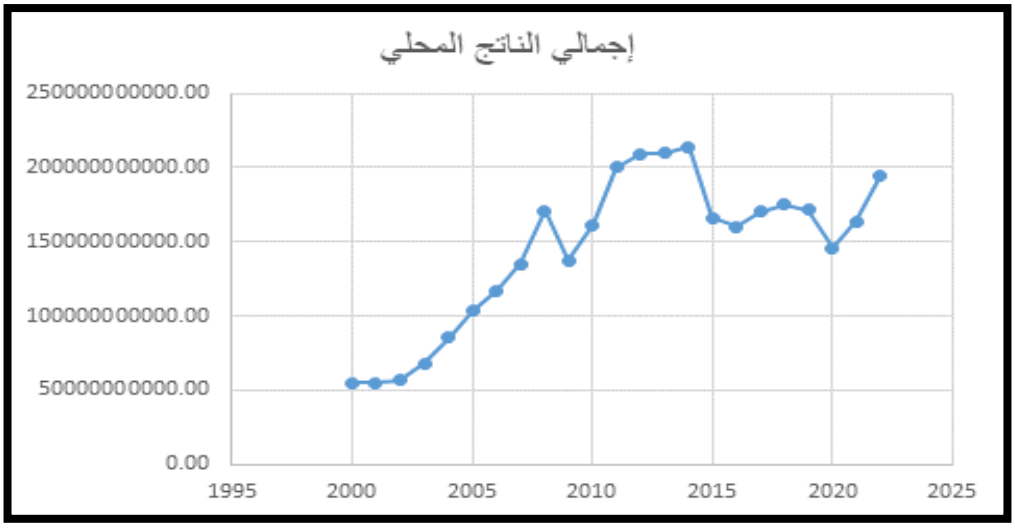

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

من خلال الشكل (**01-02**) أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي متزايد في معظم السنوات وتناقص بسبب تأثره بالأزمات العالمية، حيث في سنة 2000 كان حوالي 55 مليار دولار، ليتزايد حتى سنة 2008 وأصبح 170

مليار دولار وبسبب التأثر بالأزمة المالية العالمية في سنة 2008 أو ما يعرف بأزمة الرهن العقاري تراجع وتعافى من جديد حتى سنة 2014 أين حققت الجزائر أكبر قيمة له وبلغت حوالي 214 مليار دولار وبسبب انهيار أسعار النفط شهدت الجزائر تراجع حاد في المداخيل لأن اقتصادها يعتمد على صادرات النفط، وكذلك تراجع سنة 2020 بسبب جائحة كورونا وفي سنة 2021 رجع للنمو من جديد.

المتغير المستقل:

الممثل بسلسلة الإنفاق العام، نرمز له ب G والمعبر عنه بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

الشكل (02-02): تطورات إجمالي الإنفاق الوطني خلال السنوات.

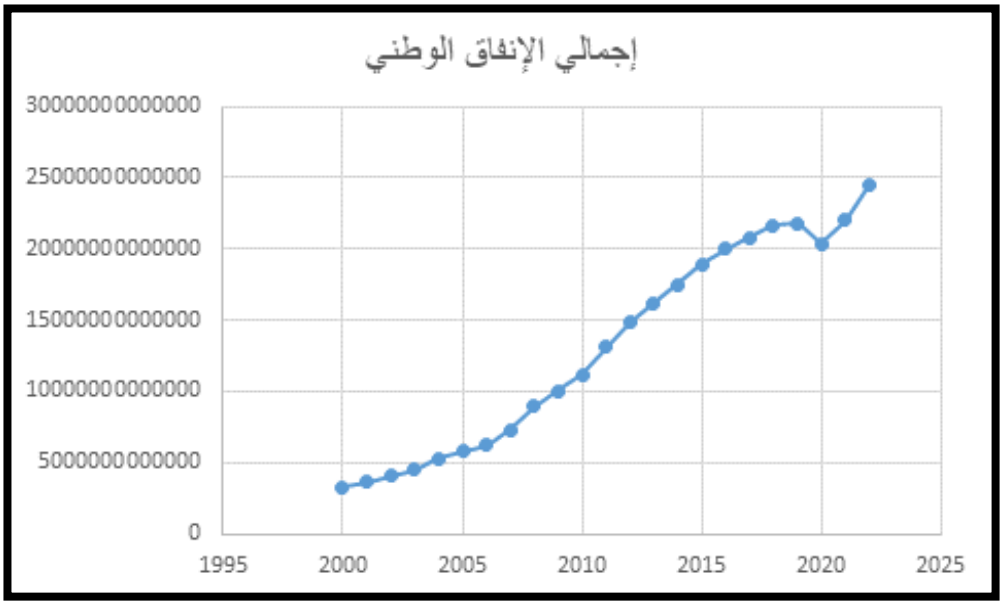

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الشكل (**02-02**)أعلاه نلاحظ أن الانفاق الحكومي في الجزائر يتبع مسار متزايد تتخلله بعض التذبذبات، في بداية دراستنا هذه سنة 2000 كانت النفقات تقريبا 43 مليار دولار وبعدها متزايدة إلى سنة 2019 حوالي 221 مليار دولار لتنخفض سنة 2020 وهذا لتراجع المداخيل بسبب الأزمة الصحة العالمية **COVID 19**، وفي سنة 2021 رجعت تتزايد من جديد وهذا تزامنا مع عودة الحياة لطبيعتها ذلك بسبب رفع تدابير الوقاية وزيادة الطلب العالمي وغيرها.

قراءة وصفية في متغيرات نموذج الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة يتم إعطاء ملخص وصفي إحصائي مبسط عن كل متغير من نموذج الدراسة ومن بين المقاييس التي يتم اعتمادها لتوصيف المتغيرات منها الوسط الحسابي، المتوسط والانحراف المعياري بالإضافة للقيمتين العظمى والدنيا بالنسبة لمتغيرات نموذج الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول.

الجدول(01-02): قراءة وصفية في متغيرات نموذج الدراسة.

	GDP	G
Mean	1.45E+11	1.31E+13
Median	1.61E+11	1.31E+13
Maximum	2.14E+11	2.45E+13
Minimum	5.47E+10	3.25E+12
Std. Dev.	5.18E+10	7.24E+12
Skewness	-0.529723	0.024020
Kurtosis	2.091273	1.460473
Jarque-Bera	1.867033	2.273599
Probability	0.393169	0.320844
Sum	3.32E+12	3.02E+14
Sum Sq. Dev.	5.90E+22	1.15E+27
Observations	23	23

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

من خلال نتائج الجدول رقم (**01-02**)نلاحظ أن قيمة المتوسط بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي بلغت (**1.45E+11**) في حين قدر بـ (**1.31E+13**)فيما يخص الإنفاق العام.

أما بالنسبة للوسيط فقد قدر بقيمة (**1.61E+11**) للناتج المحلي الإجمالي أما الانفاق الحكومي فقد سجل ما قيمته (**1.31E+13**).

أما بالنسبة لكل من القيمة العظمى والقيمة الدنيا للمتغيرات نلاحظ أن القيمة العظمى لمتغير الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما قيمته(**2.14E+11**) في حين بلغت القيمة الدنيا لنفس المتغير ما قيمته (**5.47E+10**)أما متغير الانفاق الحكومي فقد سجلت القيمة العظمى ما قيمته (**2.45E+13**) في حين بلغت القيمة الدنيا لنفس المتغير ما قيمته (**3.25E+12**).

أيضا من خلال نتائج الجدول نستنتج أن قيمة الانحراف المعياري الذي يقيس لنا درجة تشتت قيم السلاسل الزمنية والذي يعبر عنه بـ (Std. Dev) أن متغير الانفاق الحكومي هو الذي يحمل أكبر انحراف ليأتي بعده متغير الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لكل من معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis) إذن فحسب معامل الالتواء لمتغيرات نموذج الدراسة نلاحظ أنها أكبر من الصفر بالنسبة للإنفاق العام وأصغر من الصفر بالنسبة

للناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يدل على وجود التواء، وهذا ما يؤكده أيضا معامل التفلطح الذي يختلف هو الأخر عن الصفر وأصغر من ثلاثة دلالة على التفلطح.

اختبار معامل الارتباط لمتغيرات نموذج الدراسة:

مفهوم معامل الارتباط يوجد هناك العديد من الطرق لقياس العلاقات الاقتصادية أبسطها الارتباط والذي يمكن تعريفه بأنه مقياس لدرجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير أخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى، ويسمى الارتباط بين متغيرين اثنين بالارتباط البسيط Simple Correlation كما يسمى الارتباط بين أكثر من متغيرين بالارتباط المتعدد Miltiple Correlation.

إن تحليل الارتباط يعامل أي متغيرين بشكل مماثل Symmetrically، ولا يوجد تمييز بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة، تأسيسا على ذلك يفترض تحليل الارتباط أن كلا المتغيرين عشوائي، Random، أو وصفي Stochastic، وتتراوح قيمة (r) بين (1)، (1-) أي أن:

$$-1 \leq r \leq +1$$

وقد يكون الارتباط بين ظاهرتين أو أكثر موجبا أو سالبا والإشارة تدل على وجود علاقة طردية أو عكسية ولا تدل على قوة العلاقة التي تحدد من خلال الأرقام، ويمكن التمييز بين الخصائص التالية :[1]

أ- عندما يكون($r = 1$)، معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وموجبة بين المتغيرين (x) (y)، أي أن الزيادة في قيمة المتغير (X) يترتب عليه زيادة في قيمة المتغير التابع (y).

ب- عندما ($r = -1$)، معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وسالبة بين المتغيرين (x) (y)، أي أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل (x) يترتب عليه انخفاض في قيمة المتغير التابع (y).

- عندما ($r = 0$)، معنى ذلك ليست هناك علاقة بين المتغيرين (x) (y)، في هذه الحالة إن تقدير المعامل بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، يكون مساويا للصفر ويشير ذلك أن متوسط التغيرات في المتغير المستقل ليس لها تأثير على المتغير التابع في مثل هذه الظروف فإن معامل الارتباط يكون مساويا للصفر، ذلك لأن الانحدار يوضح عدم وجود تباين أو انحراف في المتغير التابع.

معامل الارتباط وقياسه :

معامل الارتباط هو تعبير حقيقي عن العلاقة المتبادلة والتي سميت به (covariance) أي التباين المشترك وهو يعبر عن العلاقة المتبادلة بين المتغيرين (x) و (y)، أي علاقة (y) بـ (x) وعلاقة (x) بـ (y)، فالتباين

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "**الاقتصاد القياسي**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة العالمي، ص ص 96-98.

المشترك يعطي إشارة واتجاه العلاقة بين المتغيرين وبوحدات قياس المتغيرين ذاتها، ولكنه لا يثبت قوة هذه العلاقة، لهذا فإن معامل الارتباط هو مقياس لدرجة (Degree) وشدة وقوة العلاقة بين المتغيرين.[1]

الجدول (02-02): اختبار معامل الارتباط لمتغيرات نموذج الدراسة.

	GDP	G
GDP	1	0.7727054109682538
G	0.7727054109682538	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

يتبين من خلال اختبار معامل الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة أن معامل الارتباط بين المتغير التابع (GDP) والمتغير المستقل (G) قد قدر بـ (0.77) مما يعني وجود ارتباط موجب بين المتغيرين أي كلما ارتفع الانفاق الحكومي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، وهي علاقة طردية خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: تقدير أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

البيانـات الـتي تم جمعهـا لتقـدير أثـر سياسـة الانفاق الحكومي (**G**)علـى النـاتج المحلـي الإجمالي(**GDP**) تم إحصاءها من قاعدة البيانات للبنك الدولي عن الجزائر لسلسلة زمنية ممتدة من سنة 2000 إلى 2022 مصادر هذه البيانات وأرقام السلاسل والجداول المقابلة معروضة في الملحق رقم(01).

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (الجذر الأحادي).

من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي المتمثل اختبار(Phillips-perron)، حيث يعتبر هذا الاختبار لا معلمي (Non-Parametric) فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد (1988) (Phillips-perron) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (DF) و(ADF)[2]

[1] وليد إسماعيل السيفو، وأخرون، **"الاقتصاد القياسي التحليلي، نظرية الاقتصاد القياسي والإختبارات القياسية من الدرجة الأولى"**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2006، ص ص 75-76.

[1] قبلي زهير، **تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 1999،ص50.

ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:[1]

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار (Dickey-Fuller)، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2. تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$، حيث ε_t تمثل البواقي.

3. تقدير المعامل المصحح s_1^2، أُلمسمَّى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T على النحو التالي: $l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$.

4. حساب إحصائية فيليبس بيرون: $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$، والذي يساوي 1− في الحالة التقاربية (asymptotic) عندما تكون ε_t تشويشا أبيض .هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون (MacKinnon).

إختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب فيليب بيرون.

الجدول (03-02): استقرارية السلاسل الزمنية حسب فيليب بيرون.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
		LG	**LGDP**
With Constant	t-Statistic	-2.6744	-2.0655
	Prob.	***0.0943***	***0.2592***
		*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.1098	-1.2558
	Prob.	***0.9910***	***0.8722***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.2047	1.9093
	Prob.	***1.0000***	***0.9832***
		n0	n0

[1] شيخي، محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن،2011،ص212.

عند الفرق الأول:

At First Difference			
		d(LG)	d(LGDP)
With Constan	t-Statistic	-2.3512	-3.6364
	Prob.	*0.1665*	*0.0138*
		n0	**
With Constant &Trend	t-Statistic	-2.6573	-3.9819
	Prob.	*0.2616*	*0.0263*
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9620	-3.1842
	Prob.	*0.2893*	*0.0029*
		n0	***

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

نلاحظ من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، السلسلة المعبرة عن المتغير المستقل الانفاق الحكومي (G) مستقرة عند المستوى At Level وذلك عند الدلالة 10%.

وبالنسبة لسلسة المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDPمستقرة عند الفرق الأول **At First Difference** وذلك عند الدلالة 5%، فيمكن تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)

منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

تعتبر منهجية ARDL منهجية حديثة قدمها Pesaran et al سنة 2001، إذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (Y) مع المتغيرات المستقلة (X) في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:[1]

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + e_t$$

من أهم ميزات وخصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي :

- تجمع بين المتغيرات المستقرة عند I (0) و I (1) ولا يشترط أن تكون جميعا مستقرة عند نفس المستوى مثل I (0) أو I (1).
- تعمل على تقدير معلمات النموذج في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة.
- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي(Auto Correlation) ، لذا تعد نتائجها كفؤة وغير متحيزة .

[1] بلخير، فريد، **"أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 دراسة قياسية بإستخدام منهجيةARDL"**، مجلة التنظيم والعمل،2021، ص178.

ومن بين أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة I (0) أو الدرجة I (1).
2. تحديد فترات الإبطاء المناسبة.
3. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود.(Bounds Test)
4. تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير.
5. إجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النموذج.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

الشكل (03-02):اختيار فترة الابطاء المثلى للتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL.

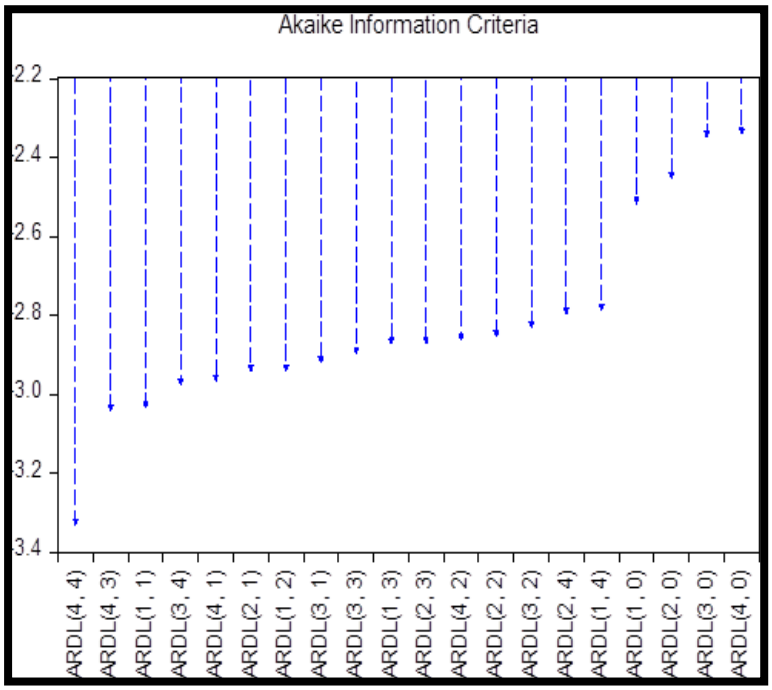

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

من خلال الشكل (**03-02**)أعلاه نستنتج أن ARDL(4،4) هي فترة الإبطاء المثلى، وذلك حسب أقل قيمة للمعايير التالية: Akaike info criterion، Schwarz criterion، Hannan-Quinn criterion.

جدول(04-02): نتائج إختيار فترة التباطؤ المثلى.

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LGDP
Date: 15/04/24 Time: 10:55
Sample: 2000 2022
Included observations: 19

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	40.558544	-3.321952	-2.874586	-3.246240	0.863146	ARDL(4, 4)
2	36.814172	-3.033071	-2.635412	-2.965771	0.815482	ARDL(4, 3)
19	31.745373	-3.025829	-2.876707	-3.000591	0.783712	ARDL(1, 1)
6	36.191364	-2.967512	-2.569853	-2.900212	0.802980	ARDL(3, 4)
4	34.096829	-2.957561	-2.659317	-2.907086	0.792168	ARDL(4, 1)
14	31.861197	-2.932758	-2.733928	-2.899108	0.772088	ARDL(2, 1)
18	31.847177	-2.931282	-2.732453	-2.897632	0.771752	ARDL(1, 2)
9	32.653330	-2.910877	-2.662340	-2.868815	0.775345	ARDL(3, 1)
7	34.430592	-2.887431	-2.539480	-2.828544	0.782622	ARDL(3, 3)
17	32.211284	-2.864346	-2.615809	-2.822283	0.764644	ARDL(1, 3)
12	33.206027	-2.863792	-2.565548	-2.813318	0.771737	ARDL(2, 3)
3	34.104107	-2.853064	-2.505113	-2.794177	0.775021	ARDL(4, 2)
13	32.027295	-2.844978	-2.596442	-2.802916	0.760041	ARDL(2, 2)
8	32.801971	-2.821260	-2.523016	-2.770785	0.761819	ARDL(3, 2)
11	33.485380	-2.787935	-2.439984	-2.729048	0.759881	ARDL(2, 4)
16	32.399065	-2.778849	-2.480605	-2.728374	0.751501	ARDL(1, 4)
20	25.828100	-2.508221	-2.408806	-2.491396	0.620499	ARDL(1, 0)
15	26.219027	-2.444108	-2.294986	-2.418871	0.613036	ARDL(2, 0)
10	26.222561	-2.339217	-2.140388	-2.305567	0.587392	ARDL(3, 0)
5	27.159269	-2.332555	-2.084018	-2.290492	0.599429	ARDL(4, 0)

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول(**04-02**) أعلاه نلاحظ أن نتائج إختيار فترة الإبطاء المثلى أثبتت أن فترة ARDL(4 4) هي أفضل وأحسن فترة إبطاء مثلى ،حيث أن معامل التحديد المصحح (التفسير)هو أكبر قيمة مقارنة بالمعاملات الأخرى.

جدول (05-02):اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bounds Test:

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.615151	10%	2.44	3.28
k	1	5%	3.15	4.11
		2.5%	3.88	4.92
		1%	4.81	6.02

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول (**02-05**) أعلاه نلاحظ أن إحصائية فيشر (F-statistic) تساوي 8.615151 وهي أكبر من كل القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1% و 2.5% و 05% و 10%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة والتي تدل على وجود علاقة تكامل مشترك.

نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل حسب منهجية ARDL.

جدول رقم (02-06):تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 15/04/24 Time: 10:59
Sample: 2000 2022
Included observations: 19

ECM Regression
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	0.896452	0.257636	3.479530	0.0059
D(LGDP(-2))	0.854360	0.257187	3.321946	0.0077
D(LGDP(-3))	0.564134	0.213157	2.646570	0.0245
D(LG)	2.983250	0.573170	5.204826	0.0004
D(LG(-1))	0.580669	0.664435	0.873929	0.4027
D(LG(-2))	0.843867	0.716808	1.177256	0.2664
D(LG(-3))	1.827906	0.751188	2.433354	0.0352
CointEq(-1)*	-1.465962	0.336729	-4.353542	0.0014

R-squared	0.786733	Mean dependent var	0.024126
Adjusted R-squared	0.651017	S.D. dependent var	0.063675
S.E. of regression	0.037616	Akaike info criterion	-3.427215
Sum squared resid	0.015565	Schwarz criterion	-3.029557
Log likelihood	40.55854	Hannan-Quinn criter.	-3.359916
Durbin-Watson stat	2.429036		

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول (**02-06**)أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ(* (Cointeq (-1)) يساوي 1.465962- و قيمة الاحتمال 0.0014، و منه فإن عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل بنسبة أكبر من 0.0014% في كل سنة.

جدول رقم (07–02):تقدير المعلمات في المدى الطويل.

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.838874	0.001219	688.1561	0.0000

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

نلاحظ من خلال الجدول (**02–07**) Coefficient يساوي 0.838847 وقيمة Prob تساوي 0،0000

وهي أقل من 0،05 يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات نموذج الدراسة (أثر طردي)،ونؤكد صحة الفرضية أن الانفاق الحكومي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر وتوجد علاقة إيجابية قوية بينهما.

الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج:

جدول رقم (08–02):اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.545325	Prob. F(2,8)	0.5998
Obs*R-squared	2.279524	Prob. Chi-Square(2)	0.3199

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

من خلال الجدول (**08–02**):أعلاه نلاحظ أن إحصائية فيشر ومعامل التحديد غير معنويتين وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

الشكل (02–04):دالة الارتباط الذاتي.

Date: 04/15/24 Time: 11:01
Sample: 2000 2022
Included observations: 19
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.232	-0.232	1.1937	0.275
		2	-0.026	-0.084	1.2096	0.546
		3	-0.359	-0.410	4.4236	0.219
		4	0.160	-0.055	5.1042	0.277
		5	-0.027	-0.094	5.1256	0.401
		6	0.309	0.200	8.0497	0.234
		7	-0.314	-0.188	11.327	0.125
		8	-0.096	-0.232	11.659	0.167
		9	-0.049	-0.040	11.754	0.228
		10	0.105	-0.192	12.245	0.269
		11	0.103	0.016	12.770	0.309
		12	0.059	0.014	12.970	0.371

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

الشكل (02–05):دالة الارتباط الذاتي الجزئي.

Date: 04/15/24 Time: 11:02
Sample: 2000 2022
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.342	-0.342	2.5909	0.107
		2	0.195	0.089	3.4862	0.175
		3	-0.024	0.076	3.5011	0.321
		4	-0.176	-0.207	4.3267	0.364
		5	-0.252	-0.449	6.1360	0.293
		6	0.083	-0.115	6.3499	0.385
		7	0.082	0.317	6.5726	0.475
		8	-0.090	-0.005	6.8634	0.551
		9	0.364	0.079	12.142	0.205
		10	-0.213	-0.215	14.160	0.166
		11	0.139	0.074	15.127	0.177
		12	-0.149	0.090	16.388	0.174

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الشكلين رقم (**02–04**) و(**02–05**) أعلاه نلاحظ أن جميع الفجوات تقع داخل المجال وبالتالي فإن أخطاء النموذج هي ضجة بيضاء.

جدول رقم (09-02):اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.210908	Prob. F(1,16)	0.1565
Obs*R-squared	2.185302	Prob. Chi-Square(1)	0.1393

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

من خلال الجدول(**09-02**) أعلاه نلاحظ أن إحصائية فيشر ومعامل التحديد غير معنويتين وبالتالي تجانس التباين(نقبل الفرضية الصفرية).

الشكل (06-02):اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera

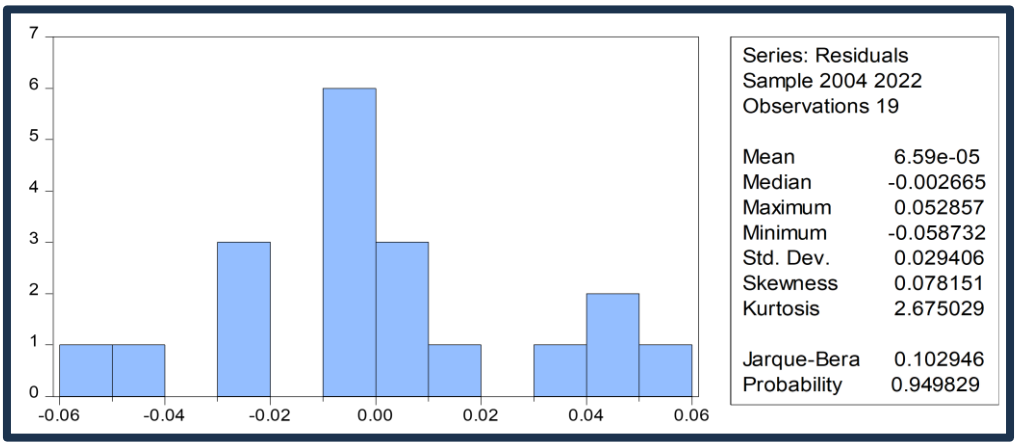

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

من خلال الشكل (**06-02**) أعلاه نلاحظ أن الاحتمال يساوي 0،949829 وهو أكبر بكثير من 0،05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على أن البواقي تتوزع طبيعيا ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على أن البواقي لا تتوزع طبيعيا، ومنه فإن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (02-10):اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test .

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) LGDP(-3) LGDP(-4) LG LG(-1) LG(-2) LG(-3) LG(-4)
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.935569	9	0.3739
F-statistic	0.875289	(1, 9)	0.3739

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الشكل (02-10) أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمال كل من t-statistic و F- statistic تساوي 0،3739 وهي أكبر من 0،05 وبالتالي النموذج ملائم.

اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (Stability Test):

اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUMSQ وCUSUM

الشكل(02-07): اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملاتCUSUM.

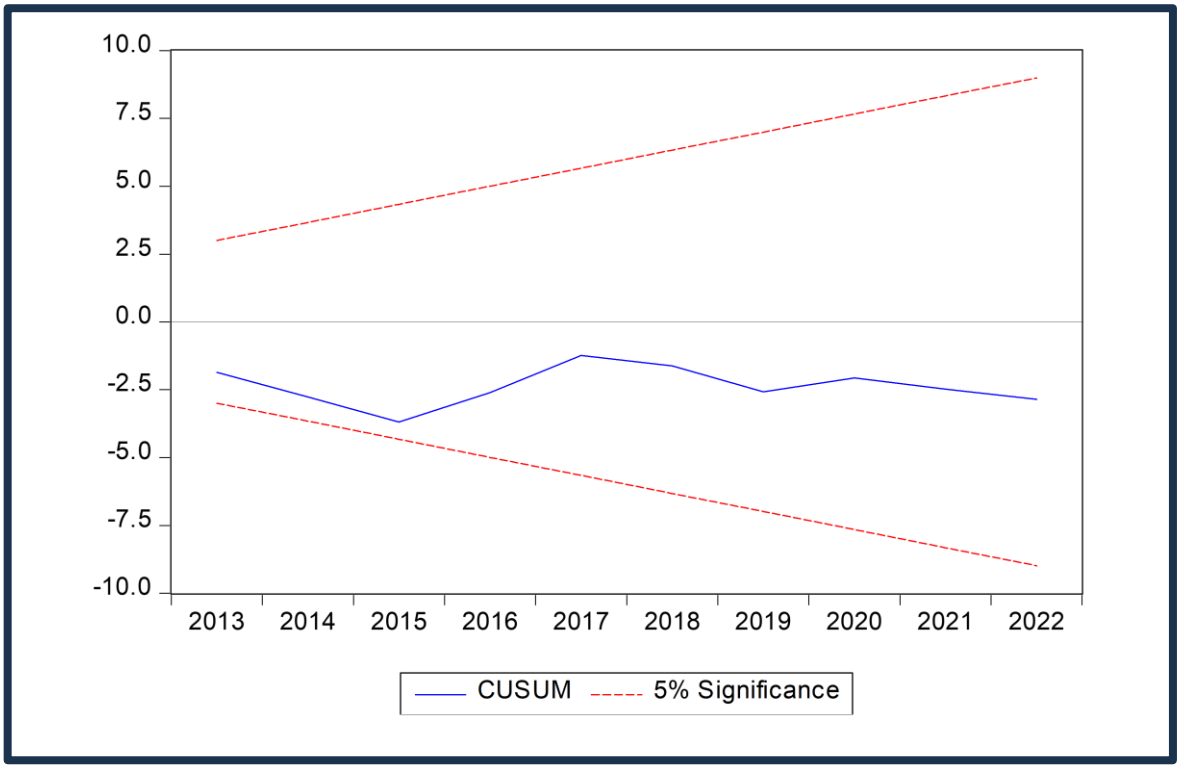

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

الشكل (08-02): اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUMSQ

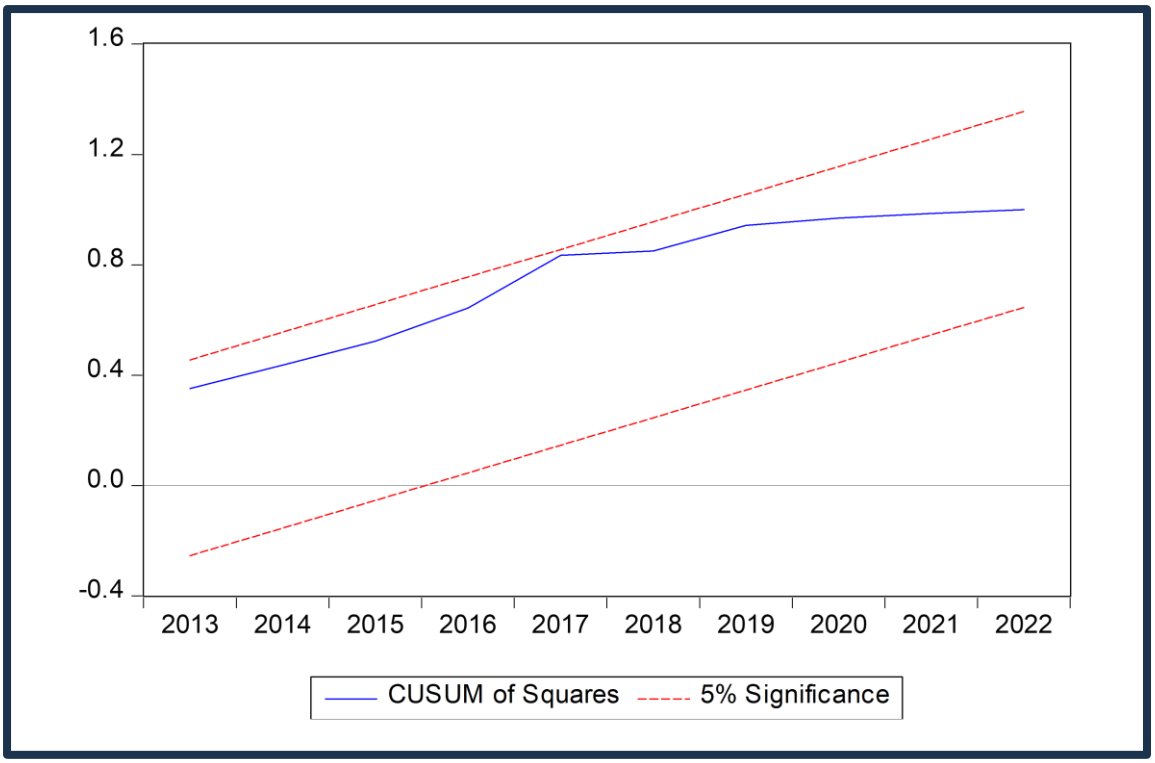

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الشكلين رقم(**07-02**)و (**08-02**)أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هما عبارة عن منحنيان محصوران داخل مجال المنطقة الحرجة وبالتالي إمكانية الإقرار بالاستقرار الهيكلي والانسجام بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير للنموذج المقدر وهذا طيلة فترة الدراسة(لا توجد مشاكل هيكلية لأن المنحنيين داخل المجال).

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى تحليل وقياس أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من (2000-2022)، وباستعمال أدوات الاقتصاد القياسي، وتتبع خطوات الدراسة القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ثبت أن سلاسل متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى (G) وعند الفرق الأول(GDP) وبعد تقدير النموذج كان لمعامل التحديد قيم كبيرة وإحصائية فيشر كانت معنوية وبواقي النموذج مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض وتتبع التوزيع الطبيعي وفق لاختبار Jarque-Bera وكذلك هي غير مرتبطة ذاتيا وفقا لاختبار LM Test

وتجانس التباين حسب اختبار ARCH، وبعد إجراء اختبار CUSUM وCUSUMof Square توصلنا إلى أن المنحنيين كانا داخل مجال المنطقة الحرجة وبناء على كل ما سبق يمكن تلخيص النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي :

- صلاحية استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لتقدير أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.
- بواقي النموذج مستقرة وعدم وجود مشاكل قياسية.
- عدم وجود مشاكل هيكلية.
- الانفاق الحكومي يؤثر إيجابيا بعلاقة طردية على النمو الاقتصادي.

الخاتمة

العامة

يعتبر الانفاق الحكومي من بين أهم الأدوات السياسة المالية لأنه يعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من طرف الدولة، إذ يعمل على زيادة القدرات الإنتاجية ومن ثم الدفع بعجلة النمو ولا يخفى على أحد، بأن الجزائر إعتمدت بالدرجة الأولى على سياسة الانفاق الحكومي من أجل تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية.

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022)من أجل ذلك خصصنا الفصل الأول من هذا البحث الإلمام بالإطار النظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كما قدمنا مختلف الدراسات العلمية السابقة التي تندرج في نفس سياق الدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني القياسي فقمنا بتقدير أثر الانفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر وواقع تطور هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، ثم عرضنا نتائج الدراسة ومناقشتها وذلك بإستعمال الطرق الإحصائية والنماذج القياسية الأنسب لذلك بدأ من إستقرارية السلاسل الزمنية إلى غاية تحديد الأثر بين الانفاق الحكومي والنمو الإقتصادي.

اختبار الفرضيات:

- ناكد صحة الفرضية التي مفادها يساهم الانفاق الحكومي في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك استنادا على النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية.
- ناكد صحة الفرضية التي مفادها وجود علاقة إيجابية قوية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- ننفي صحة الفرضية التي مفادها أن العلاقة السببية بين الإنفاق والنمو الاقتصادي ثنائية الاتجاهين، أي من النمو الاقتصادي إلى الانفاق الحكومي والعكس من الانفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي وذلك خلال فترة الدراسة حيث تبين من خلال نتائج الدراسة أن اتجاه العلاقة من الانفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

بالنسبة للجانب النظري:

- الانفاق الحكومي وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي عندما يتم إدارته بشكل فعال.
- تتأثر قيود الانفاق الحكومي أو العام بعوامل عديدة تتعلق بالظروف الاقتصادية والسياسة والاجتماعية.
- معرفة هذه العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي يوفر للحكومات آداة معرفية يمكن استخدامها لتحقيق أهدافها.

.بالنسبة للجانب التطبيقي:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أكد أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول.
- وجود ارتباط موجب بين المتغيرين أي كلما ارتفع الانفاق الحكومي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، وهي علاقة طردية.
- وجود علاقة تكامل مشترك.
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.
- سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- النموذج ملائم حسب إختبار(**Ramsey Reset Test**).
- عدم وجود مشاكل هيكلية (**Stability Test**).

اقتراحات الدراسة :

- تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية والمساهمة في دفع عجلة النمو.
- تشجيع القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراعي.
- دعم وتشجيع القطاع الخاص.
- يجب على السلطات الجزائرية مراجعة سياسة الإنفاق المعتمدة من قبلها وتوجيهها في الاتجاه السليم على النحو الذي يساهم في الزيادة من فعاليتها.
- يجب على الحكومة الجزائرية تبني نموذج يضبط العلاقة القائمة بين كل من الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حتى تتمكن من التأثير على كل من النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي بالشكل الذي يضمن لها تحقيق أهدافها تبعا للظروف التي يشهدها الاقتصاد الوطني.
- يجب أيضا على الحكومة أن تهتم بتحديد المصادر المختلفة للنمو الاقتصادي والتعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين هذه المصادر وبين النمو الاقتصادي حتى تتمكن من استخدامها للتأثير عليه.

آفاق الدراسة:

لكي لا يعتقد الطالبين بأنهما قد ألما بالموضوع وأحاطا به فلا شك أن هناك كثير من النقائص التي يحتويها هذا الموضوع سواءاً في جانبه المنهجي أو المعلوماتي، أضف إلى ذلك بأن الموضوع لم يتناول دراسة تفصيلية لسياسية الانفاق الحكومي وعلاقتها بأدوات السياسة الاقتصادية وما آلت إليه دراستها فقد ارتسمت وتبلورت لدى الطالبين عدة مواضيع يرونها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع المستقبلية:

- العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي الجزائري.
- سياسية الانفاق الحكومي وأثرها على النمو الاقتصادي.
- فعالية سياسة الانفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

والمصادر

الكتب:

أ- باللغة العربية:

1. بريبش السعيد، "**الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج وتمارين محلولة**"، دار العلوم للنشر، الجزائر، ،2007.
2. بلقاسم مصطفى، نجاعة الجهاز الإنتاجي الجزائري، تلمسان، الجزائر، 1994.
3. بن عصمان محفوظ، "**مدخل في الاقتصاد الحديث**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
4. بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة-1965 2005 دار الراية للنشر والتوزيع،الأردن،2013.
5. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "**الاقتصاد القياسي**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة.
6. خالد الواصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بني النظرية والتطبيق**، الطبعة الثامنة، مطبعة وائل للنشر، عمان، الأردن،2006.
7. روبيرت صولو، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة،بيروت،2003.
8. سعيد عبد العزيز عثمان، "**المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**"، الدار الجامعية، مصر، ،2011.
9. شيخي محمد ،**طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن،2011.
10. صبيح ماجد. التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، ،2008.
11. صلاح الدين نامق،" **نظريات النمو الاقتصادي**" ،دار المعارف،مصر1966.
12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
13. فتحي أحمد ذياب عواد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
14. فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
15. محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة**"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
16. محمد الخطيب نمر، صديقي مسعود، "التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.
17. محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية والتطبيق**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2015.
18. محمد طاقة، هدى العزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2007.
19. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

20. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام ،**"مبادئ المالية العامة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

21. مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، الأردن،2007.

22. هوشيار معروف، " **التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

23. وليد إسماعيل السيفو، وآخرون، "**الاقتصاد القياسي التحليلي – نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى**"، الطبعة الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2006.

24. واثق علي الموسوي، **"النظرية النيو كلاسيكية في النمو والانتقادات الموجهة إليها"**، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

ب. المذكرات:

أ– باللغة العربية:

1. بن زيدان حاج، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، غير منشورة، جامعة تلمسان الجزائر 2013.

2. بن عزة محمد، **"ترشيد سياسة الانفاق الحكومي باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة،تلمسان ،الجزائر،2015.

3. بهاء الدين طويل، "**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990–2010**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

4. حمداني محي الدين، **"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر،2009.

5. خضرة عثمانية، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1967–2017**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر ،2021.

6. دردوري لحسن، **"سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر– تونس"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ،2014.

7. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر3 2015.

8. قبلي زهير، **تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

ب. باللغة الأجنبية:

1. Metin Bayrak & Ömer Esen، **" Examining the validity of Wagner's Law in the OECD Economic"**، Research in Applied E conomics، Vol 06، N°03، 2014، p 02 .
2. NDOGA IRENE KAMBUA،**" EFFECTS OF GOVERNMENT SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA "**، a research project submitted to the school of business in partial fullfilment of the requirements for the award of the degrée of masters of science in finance، university of nairob2013.
3. Nicolae MOROIANU، **"Daniel MOROIANO، Models of the Economic Growth and their Relevance"**، theoretical and applied economics، volume 19، n°6(571)، 2012.

المقالات والدوريات:

- بلخير فريد، (**أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL**)، مجلة التنظيم والعمل، العدد(02)،2021.
- **الدكتور**
- أحمد سلامي،(**العلاقة السببية بين النفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية في الفترة 1970–2013**)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر،2015.

المواقع الإلكترونية:

1. Revue Algérienne de Finances Publiques (emarefa.net) المجلة الجزائرية للمالية العامة.
2. مجلة دراسات جبائية : دورية علمية دولية محكمة متخصصة(emarefa.net) مجلة دراسات جبائية.
3. World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org) البنك الدولي.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم (01-02):جدول بيانات متغيرات الدراسة GDP و Gفي الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2022.

السنوات	إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	السنوات		
Years	**G**	**GDP**	**Years**	**LG**	**LGDP**
2000	3245984900000	54790398570،33	2000	12،5113465	10،7387045
2001	3606892300000	54744697926،07	2001	12،5571332	10،7383421
2002	4076153500000	56760355865،01	2002	12،6102505	10،7540451
2003	4497411000000	67863850333،95	2003	12،6529626	10،8316385
2004	5263334800000	85332581188،61	2004	12،721261	10،9311149
2005	5812762200000	103198212442،69	2005	12،7643826	11،0136722
2006	6215430500000	117027280155،39	2006	12،7934712	11،0682871
2007	7276713500000	134977082623،78	2007	12،8619353	11،13026
2008	8916447100000	171000699876،75	2008	12،9501918	11،2329979
2009	10025941800000	137211003661،70	2009	13،0011252	11،1373889
2010	11149464200000	161207307027،19	2010	13،047254	11،2073847
2011	13114808000000	200013098817،25	2011	13،1177619	11،3010584
2012	14850963800000	209059080929،50	2012	13،1717546	11،320269
2013	16182545700000	209755003250،66	2013	13،2090468	11،3217123
2014	17490464400000	213809979836،31	2014	13،2428013	11،330028
2015	18944082200000	165979224866،13	2015	13،2774736	11،2200537
2016	19998331300000	160034212126،02	2016	13،3009938	11،2042128
2017	20774536400000	170096988531،91	2017	13،3175313	11،2306966
2018	21687100000000	174910684781،57	2018	13،3362015	11،2428163
2019	21808300000000	171760275466،61	2019	13،3386218	11،2349227
2020	20396900000000	145743542982،63	2020	13،3095642	11،1635893
2021	22018900000000	163472387986،77	2021	13،3427956	11،2134444
2022	24469200000000	194998449769،09	2022	13،3886198	11،2900312

الملحق رقم (02–02):اختبار استقرار السلاسل الزمنية فيليبس بيرون.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level	
		LG	LGDP
With Constant	t-Statistic	-2.6744	-2.0655
	Prob.	***0.0943***	***0.2592***
		*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.1098	-1.2558
	Prob.	***0.9910***	***0.8722***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.2047	1.9093
	Prob.	***1.0000***	***0.9832***
		n0	n0
		At First Difference	
		d(LG)	d(LGDP)
With Constant	t-Statistic	-2.3512	-3.6364
	Prob.	***0.1665***	***0.0138***
		n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6573	-3.9819
	Prob.	***0.2616***	***0.0263***
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9620	-3.1842
	Prob.	***0.2893***	***0.0029***
		n0	***

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي **Eviews**

الملحق رقم (03): خطوات إختيار فترة الإبطاء المثلى.

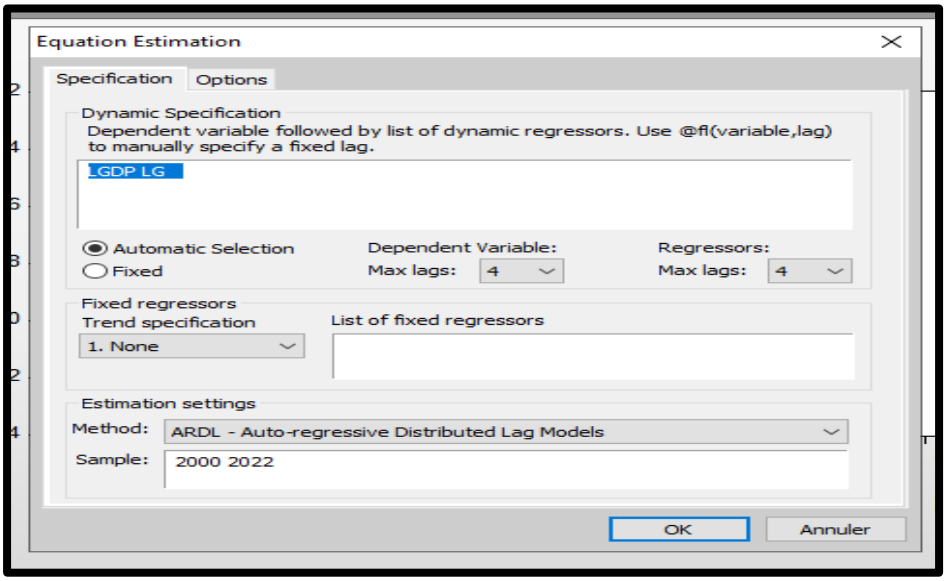

الملخص

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد نموذج قياسي يتماشى مع واقع الاقتصاد المحلي ولتقدير نموذج الدراسة تم استخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) ومن نتائج الجانب النظري للدراسة تبين وجود اتجاهين للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، الاتجاه الأول يعتبر الإنفاق العام استجابيا ومتأثرا بالتغيرات في مستوى النمو الاقتصادي(فاجنر)، بينما يقوم الإتجاه الآخر على فرضية كينز التي تعتبر أن الاتجاه السببي يكون من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي، وبالتالي يؤثر الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

في حين أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي ما يؤكد العلاقة الطردية الإيجابية التي تجمع بين المتغيرين خلال الفترة محل البحث.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي،نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL.

Abstract:

This study aimed to assess the impact of government spending on economic growth in Algeria during the period (2000-2022). To achieve this objective, a standard model consistent with the local economic reality was adopted. To estimate the study model, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach was used. From the theoretical standpoint of the study, two trends in the relationship between government spending and economic growth were identified. The first trend considers government spending as responsive and influenced by fluctuations in the level of economic growth (Wagner effect), while the second trend is based on the Keynesian hypothesis that causality runs from government spending to economic growth, meaning that government spending affects the achievement of economic growth. The results of the empirical study indicated a positive impact of government spending on economic growth, confirming the causal relationship between the two variables (positive effect) during the study period.

Keywords: Government spending, Gross Domestic Product, Economic growth, Autoregressive Distributed Lag model